الأمم المتحدة

A/C.1/72/PV.3

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثانية والسبعون

اللجنة الأولى

الجلسة **٣**

الثلاثاء، ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بحر العلوم . . . . . (العراق)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أفتح الباب لأخذ الكلمة في المناقشة العامة، أود أن أذكّر جميع الوفود مرة أخرى بأن القائمة المتجددة للمتكلمين لهذا الجزء من عملنا ستغلق في الساعة السادسة من مساء اليوم. وعلى جميع الوفود التي تعتزم أخذ الكلمة تسجيل أسمائها في القائمة قبل ذلك الموعد النهائي.

وأود كذلك أن أذكّر الوفود بأني أعوّل على تعاون الأعضاء في اقتصار البيانات على ثماني دقائق في حال الكلام بصفة وطنية، و ١٣ دقيقة لمن يتكلم باسم عدة وفود. ومن أجل مساعدة المتكلِّمين في هذا الصدد، ومع تفهّم الأعضاء لذلك، سنستخدم آلية توقيت بحيث يبدأ الضوء الأحمر المثبّت على ميكروفون المتكلِّم في الوميض عند بلوغ الحدَّ الزمني المسموح به. وحسب الاقتضاء، سأذكّر المتكلمين بأن يختتموا بياناتهم وهو أمر يصب في مصلحتنا الجماعية. وأشجع الممثلين الذين لديهم بيانات أطول على الإدلاء بصيغة موجزة وتقديم النسخة الكاملة من بياناتهم لنشرها في البوابة الإلكترونية للّجنة الأولى QuickFirst. كما أشجِّع المتكلمين على التكلُّم بسرعة معقولة للسماح بترجمة شفوية وافية.

وأعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل بشأن نقطة نظام.

السيد فييرا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): إنني آخذ الكلمة بشأن مسألة أثارها وفد بلدي في الجلسة الأولى خلال هذه الدورة للجنة الأولى المعقودة في ٢٨ أيلول/سبتمبر (انظر A/C.1/72/PV.1). وفي ذلك الوقت، قدمنا للمرة الثانية طلب الأمين العام لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بأن يشارك بصفته أحد المشاركين في حلقة النقاش في إطار المناقشات المواضيعية في تبادل الآراء بين الممثل السامي لشؤون نزع السلاح ومسؤولين آخرين رفيعي المستوى من المنظمات الدولية ذات الصلة في ميدان نزع السلاح. وأيدت ذلك الطلب كثير من الوفود ولم يكن هناك أي اعتراض علني عليه.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

وخلال الجلسة نفسها، قدم نائب الممثل الدائم للمكسيك التماسا شفويا رسميا بإشراك الأمين العام للوكالة بصفته محاورا رسميا. وبصفتي منسقال للوكالة في نيويورك، أود أن أطلب الآن أن تنظر اللجنة الأولى رسميا في ذلك الطلب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قد يذكر الأعضاء النقاش بشأن الوثيقة A/C.1/72/CRP.2 في اجتماع اللجنة التنظيمي المعقود في ٢٨ أيلول/سبتمبر (انظر A/C.1/72/PV.1). وكما وعدت، فقد تشاورت مع الوفود فيما يتعلق بتعديل الوثيقة A/C.1/72/CRP.2 المقترح من عدد من الوفود بحيث يشمل مشاركة الأمين العام لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في جلسة يوم الأربعاء، ١١ تشرين الأول/أكتوبر لتبادل وجهات النظر مع الممثل السامي لشؤون نزع السلاح ومسؤولين آخرين رفيعي المستوى. وقد تواصلتُ مع جميع الأطراف المعنية بهذه المسألة.

فهل لي أن أعتبر أن اللجنة تود المضي قدما وفقا للجدول الزمني الإرشادي الوارد في الوثيقة A/C.1/72/CRP.2 بصيغته المعدلة شفويا لتشمل مشاركة الأمين العام لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في حلقة المناقشة المقرر عقدها يوم الأربعاء ١١ تشرين الأول/أكتوبر؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الولايات المتحدة بشأن نقطة نظام.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أطلب بضع لحظات للتشاور للنظر في الاقتراح الذي قدم للتو.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بناء على طلب ممثل الولايات المتحدة، سيكون لدينا مزيد من الوقت للتشاور في تلك النقطة. وأفتح الآن باب المناقشة العامة وسأعود إلى تلك النقطة لاحقا.

وأعطي الكلمة لممثل البرازيل.

السيد فييرا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن إصراري على اتخاذ قرار بشأن هذه المسألة الآن، وقد قُدّم هذا الالتماس قبل ثلاثة أيام وكان لدينا ما يكفي من الوقت لمناقشته والنظر فيه. وأرجو، سيدي الرئيس، أن يعرض على التصويت أو أن يتخذ قرار نهائي بشأنه الآن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثلة الولايات المتحدة.

السيدة فريت (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): نود أن نكرر الطلب بإعطائنا فرصة قصيرة للتشاور، وقد تكفي لذلك ١٥ دقيقة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نود إعطاء المزيد من الوقت للتشاور بناء على طلب ممثلة الولايات المتحدة.

وأعطي الكلمة لممثل البرازيل.

السيد فييرا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أقترح تأجيل بدء جلستنا اليوم حتى يتوفر الوقت الكافي للوفود للتشاور مع عواصم بلدانها وسلطاتها. وربما يمكننا العودة إلى هذه النقطة خلال ١٥ أو ٢٠ دقيقة ويمكننا بعد ذلك أن نبدأ جلسة اليوم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لعدم تأخير المناقشة العامة، أود التشاور في هذه المسألة مع ممثلي الولايات المتحدة والبرازيل.

البنود ٩٠ إلى ١٠٦ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

السيد تينيا هاسيغاوا (بيرو) (تكلم بالإسبانية): أود أن أعرب عن امتناننا للسفير صبري بوقدوم، الممثل الدائم للجزائر، على عمله المتميز بوصفه رئيسا للجنة الأولى في دورتها السابقة.

تؤيد بيرو البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا نيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/72/PV.2).

إن بيرو بلد له تاريخ طويل في تعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة ولذلك نحن طرف في عدد من النظم الدولية المتعلقة بهذا الموضوع وكدلالة على التزامنا، وقع بلدي على معاهدة تجارة الأسلحة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، وفي شباط/فبراير ٢٠١٦، وقدم صك تصديقها. كما شاركنا في أعمال المؤتمر الثالث للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة، الذي انعقد في أيلول/سبتمبر، حيث أكدنا من جديد على أهمية دور المساعدة الدولية في تنفيذ المعاهدة، واعتمدنا صلاحيات صندوق التبرعات الاستئماني، فضلا عن إنشاء فريق عامل دائم لضمان تنفيذ المعاهدة تنفيذا فعالا. وبهذه المبادرة، نأمل أن نسهم في التصدي الفعال للآثار الخطيرة الناجمة عن الاتجار غير المشروع بالأسلحة، لا سيما الذي تشارك فيه الجهات الفاعلة من غير الدول أو المستخدمين غير المأذون لهم الذين كثيرا ما يكونون مرتبطين بالجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.

تود بيرو أن تؤكد مجددا التزامها التام والفعال بتنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والصك الدولي الذي يُمكن الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يعول عليها. ويشدد وفد بلدي على ضرورة مواصلة العمل في إطار برنامج العمل المتعدد الأطراف، بطريقة شفافة وغير تمييزية، والتحرك نحو اعتماد صكوك ملزمة قانوناً بشأن الوسم والتعقب بغية منع تحويل وجهة تلك الأسلحة إلى السوق غير المشروعة.

بالنسبة لبلدي، يعتبر صنع واستخدام الذخائر العنقودية مسألة ذات شأن عظيم وتحظى بأولوية قصوى، لكونها لا تؤثر على حياة السكان المدنيين وصحتهم فحسب – وهو أمر سيئ بما فيه الكفاية – بل لأنها أيضا تؤدي إلى تفاقم الفقر وتحدُّ من القدرات المحلية والوطنية من أجل التنمية. وفي هذا الصدد، نرحب بالنتائج التي تحققت في الاجتماع السابع للدول الأطراف في اتفاقية الذخائر العنقودية، المعقود في جنيف في أيلول/سبتمبر الماضي، وتحديد أمريكا الوسطى بوصفها منطقة خالية من الذخائر العنقودية، التي اتفق عليها خلال الاجتماع الخامس للدول الأطراف، الذي عقد في كوستاريكا، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. إن بيرو، إذ تمتثل امتثالا صارما للاتفاقية، قدمت تقريرها الخامس عن الشفافية، الذي يشمل الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

ويولي بلدي أهمية كبرى لنزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، اللذين يتعين تحقيقهما من خلال نزع السلاح العام والكامل. ولهذا السبب، كان بلدي من البلدان التي شجّعت على إعلان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بوصفها أكثر المناطق اكتظاظا بالسكان، أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في العالم بموجب معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وكنا من أوائل الدول التي صادقت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، ويدرك بلدي الأهمية الخاصة لهذا الاتفاق في سياق الجهود الدولية الرامية إلى الحد من الأسلحة النووية ومنع الانتشار النووي. وفي هذا الصدد، تشدد بيرو على أهمية التبكير ببدء نفاذ المعاهدة، ونحض الدول المدرجة في المرفق ٢ على التوقيع و/أو التصديق على ذلك الصك.

وتؤكد بيرو من جديد التزامها بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وبالتنفيذ الكامل لركائزها الثلاث. كما نؤكد من جديد أيضا حق جميع الدول غير القابل للتصرف في تطوير الأبحاث وإنتاج الطاقة النووية واستخدامها للأغراض السلمية، من دون تمييز، وبما يتفق مع المواد الأولى والثانية والثالثة والرابعة من المعاهدة. وفي هذا الصدد، كنا من أوائل الدول التي انضمت إلى

معاهدة حظر الأسلحة النووية، لأننا نؤمن بأن الآثار الكارثية الناجمة عن استخدامها، لا تعرف حدودا وطنية ولها آثار خطيرة على بقاء البشرية والبيئة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وعلى الاقتصاد العالمي، والأمن الغذائي وصحة الأجيال الحالية والمقبلة.

انسجاما مع موقفنا التقليدي، ندين بشدة التجارب النووية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، في انتهاك صارخ للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن. ولهذا السبب، تطالب بيرو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالعمل فورا وبشكل دائم على إنهاء برنامجها لتطوير الأسلحة النووية، والامتثال لأحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والسماح للوكالة الدولية للطاقة الذرية بتفتيش المرافق النووية.

فيما يتعلق بمسألة آلية نزع السلاح، يرى وفد بلدي بأن إعادة تنشيط مؤتمر نزع السلاح مسألة ذات أولوية، إذ ينبغي أن يكون ذلك المنتدى بلا منازع الهيئة التفاوضية بشأن مسائل نزع السلاح والأمن الدولي. إننا نشعر بالقلق لأن مؤتمر نزع السلاح، الذي كان ينبغي أن ينعقد في الفترة من ١٩ حزيران/يونيو إلى ٢٦ آب/أغسطس لم يعقد جلسات عامة بسبب ضيق الوقت لوضع برنامج العمل. ويحث بلدي جميع أعضاء المؤتمر على إبداء مزيد من الإرادة السياسية من خلال اعتماد وتنفيذ برنامج عمل شامل ومتوازن.

إنّ بيرو تنوِّه بالتقدم الذي أحرزته هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة هذا العام وتشدد على أهمية التوصل إلى توافق في الآراء في الفريق العامل الثاني بشأن النص المتعلق بالتوصيات بشأن تدابير بناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية.

سيقوم بلدي مرة أخرى هذا العام بتيسير مشروع القرار بشأن مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الكائن مقره في ليما. ونود أن نبرز العمل الهام الذي يقوم به المركز في الإسهام في النهوض بالمنطقة من خلال طائفة من مبادرات نزع السلاح وتدابير بناء الثقة ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر والمتفجرات التي تشكل تهديدا خطيرا للأمن العام في المنطقة.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة ماديك (إستونيا).

أخيرا، أود أن أختتم كلمتي بالتأكيد مجددا على التزام بيرو الثابت بنزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. ولهذا السبب نلتزم ببذل أقصى جهودنا في أعمال اللجنة الأولى.

السيد فييرا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أهنئ الرئيس وسائر أعضاء المكتب على انتخابهم لتولي أعمال اللجنة الأولى. ويؤكد وفد بلدي مجددا ثقته الكاملة في قيادة الرئيس.

تؤيد البرازيل البيان الذي أدلى به ممثل المكسيك بالنيابة عن ائتلاف البرنامج الجديد (انظر A/C.1/72/PV.2).

إنّ الأسلحة النووية العامل الوحيد البشري المنشأ الذي يمكن أن يدمر البشرية فورا ويغير الأرض من دون رجعة. لقد سعى أول قرار للجمعية العامة، القرار ١ (د-I)، إلى القضاء على هذه الأسلحة. وفي ذلك الحين كما هو الآن، لا يتماشى وجود هذه الأسلحة ذات الآثار الكارثية وغير المتناسبة والعشوائية مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

إن الأسلحة النووية تتعارض مع القانون الدولي، وخاصة القانون الإنساني الدولي. ومع ذلك، لا تزال الأسلحة النووية هي أسلحة الدمار الشامل الوحيدة التي لم تحظرها صراحة معاهدة دولية. لذلك، يلزم اتخاذ إجراء عاجل لسد تلك الثغرة. ولهذا السبب، كانت البرازيل أحد مؤيدي المؤتمر الذي أفضى إلى إبرام المعاهدة التاريخية بشأن حظر الأسلحة النووية والتي اُعتمدت في تموز/يوليه. ويشرف البرازيل أنها كانت أول بلد يوقع على هذه المعاهدة، في أيلول/سبتمبر الماضي.

هذه المعاهدة متسقة ومتكاملة مع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تلزم جميع الدول الأطراف بالسعي، بحسن نية، إلى إجراء مفاوضات تفضي إلى نزع السلاح النووي. إنها تعزز النظام الدولي لعدم الانتشار ونزع السلاح النووي، بما في ذلك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، المستمدة من المعاهدات التي تنشئ مناطق خالية من الأسلحة النووية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. كما أنها تفتح طريقا أمام الدول الحائزة للأسلحة النووية أو التي تستضيفها للانضمام إلى عملية نزع السلاح النووي، وفي غضون مدة زمنية محددة وبطريقة لا رجعة فيها وقابلة للتحقق.

بعد أكثر من عقدين من الجمود في مفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، تمثل المعاهدة الجديدة خطوة رائعة إلى الأمام

ومعاهدة حظر الأسلحة النووية أصبحت الآن حقيقة واقعة سيكون لها أثر على عملنا في اللجنة الأولى، ونأمل أن ترجح الكفة بذلك لصالح التزامات أكثر طموحا وجوانب أخرى لنزع السلاح.

ونؤكد من جديد دور معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في نظام عدم الانتشار ونزع السلاح. ومن واجب كل الأطراف في المعاهدة أن تشارك بصورة بناءة من أجل التوصل إلى نتيجة ناجحة لدورة الاستعراض الحالية التي يجب استخدامها لوضع خارطة طريق ملموسة لنزع السلاح النووي. وتكرار ما حدث في عام ٢٠١٥ أمر غير مقبول إن أردنا الحفاظ على أهمية المعاهدة ومصداقيتها.

إن عقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، كما نصت على ذلك خطة عمل معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠، لا يمكن أن يطويه النسيان. وكطرف في معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أول معاهدة من نوعها في منطقة مكتظة بالسكان في كوكبنا – والتي احتفلنا هذا العام بالذكرى السنوية الخمسين لإنشائها – فإن البرازيل مستعدة لمواصلة الإسهام في الجهود الرامية إلى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم.

وغياب التقدم في مجال نزع السلاح النووي يهدد النجاحات التي تحققت بصعوبة على جبهة عدم الانتشار. ويجب تبديد وهم الأمن الذي توفره الأسلحة النووية، وإلا فقد يخضع المزيد من البلدان لإغراء تطويرها. ومن غير المقبول أن يظل للترسانات النووية دورا هاما في الاستراتيجيات العسكرية. والتجارب النووية والصاروخية التي أجرتها كوريا الشمالية مؤخراً تشكل تهديدا خطيرا لا يمكن أن يتجاهله أحد. والبرازيل تدين هذه الأعمال بشدة، لأنها تقوض نظام عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين وتعيق الجهود الرامية إلى بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ومن الأمور الملحة السعي للتوصل إلى حل سلمي لحالة لا يمكن تصور عواقبها.

ولطالما أكدت البرازيل أنه لا بديل عن التوصل إلى حل دبلوماسي تفاوضي للمسائل المتصلة بالبرنامج النووي الإيراني. ونجاح تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة يشكل دليلاً للدبلوماسية. إن دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ هو الضمان الوحيد الملزم قانونا ضد تكرار التجارب النووية. وقد تم التفاوض على المعاهدة واعتمادها ليس باعتبارها صكاً قائما بذاته بشأن عدم الانتشار، بل كجزء من إطار أوسع يفضي إلى نزع السلاح النووي. ومواصلة تطوير الأسلحة النووية وتحديثها، من خلال التجارب دون الحرجة والمحاكاة الحاسوبية، تشكل انتهاكا للمعاهدة نصاً وروحاً وتقوض نظام نزع السلاح وعدم الانتشار.

وتسليح الفضاء الخارجي لا يتفق مع استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأجل الطويل. والبرازيل ملتزمة بتعزيز الإطار القانوني المتعدد الأطراف بشأن الحفاظ على بيئة

سلمية وآمنة ومأمونة في الفضاء الخارجي، ومنذ عام ٢٠١٤، شاركت في صياغة القرار ”عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي“. وفي حين أن الالتزامات السياسية والترتيبات الطوعية تلقى الترحيب، فإنها لا يمكن أن تكون بديلاً للمعايير المتعددة الأطراف الملزمة قانونا. وفي هذا السياق، تؤيد البرازيل مبادرة إنشاء فريق من الخبراء الحكوميين للنظر في تقديم توصيات بشأن عناصر صك دولي لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

كما نكرر استعدادنا لبدء مفاوضات بشأن أي من البنود المدرجة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح في إطار برنامج عمل متفق عليه. إن الشلل الذي يعاني منه مؤتمر نزع السلاح أمر غير مقبول ويجب معالجته على وجه الاستعجال. وفي هذا الصدد، نرحب بالتوصيات التي اعتمدها الفريق العامل المفتوح باب العضوية لدورة استثنائية رابعة للجمعية العامة لنزع السلاح.

وتؤيد البرازيل تعزيز المعايير المتعددة الأطراف والمبادئ التي تنطبق على سلوك الدول في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سياق الأمن الدولي. بيد أن هذا لا يمكن أن يحدث على حساب التدفق الحر للمعلومات، واحترام حقوق الإنسان. ولا سيما الحق في الخصوصية – اعترافا بأن القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة تنطبق على سلوك الدول، واستخدامها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمهد الطريق لبيئة رقمية سلمية ومستقرة. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على المجتمع الدولي دراسة الحاجة إلى وضع إطار قانوني محدد في هذا الصدد.

وشأننا شأن وفود كثيرة أخرى، فإن البرازيل غير راضية عن نتائج المؤتمر الاستعراضي الثامن للأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية، المعقود في العام الماضي. وكان يمكن للدول الأطراف أن تحقق نتائج جوهرية أكثر، ولا سيما فيما يتعلق بإضفاء الطابع المؤسسي على الاتفاقية. ونؤكد من جديد أن السبيل الأمثل لتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية يتمثل في اتخاذ قرارات من شأنها أن تؤدي تدريجيا إلى وضع الاتفاقية على نفس المستوى المؤسسي لاتفاقية الأسلحة الكيميائية.

إن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تجسد الجهود المستمرة التي يبذلها المجتمع الدولي للنهوض بعالم خال من أسلحة الدمار الشامل. ونسلم بقدرة المنظمة على التمسك بحيادها الضروري والوفاء بولايتها في البيئات الصعبة. ومن المؤسف أن التقارير المزعجة عن الحوادث التي تنطوي على الاستخدام العدائي للمواد الكيميائية في النزاع السوري لا تقتصر على الماضي. والبرازيل إذ تدين بصورة قاطعة استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل اي جهة تحت أي ظرف من الظروف، تكرر الإعراب عن تأييدها الكامل للعمل الذي تضطلع به آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة.

ختاماً، وعند تناول القضايا المطروحة في جدول أعمال اللجنة، ستواصل البرازيل السعي إلى نهج متوازن وغير تمييزي مع التزامات ملزمة قانونا تنطبق على الجميع. وهذا هو السبيل الوحيد الذي يمكن أن يقودنا إلى إقامة نظام دولي يعزز السلام والاستقرار والرفاه – وهو هدف تتشاطره جميع بلداننا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أود أن أذكّر الوفود برجاء أن تقصر بياناتها على ثماني دقائق عندما تتكلم بصفتها الوطنية.

السيدة فريدت (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): باسم وفد الولايات المتحدة، أهنئكم، سيدي الرئيس، والوفد العراقي على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى في دورتها الثانية والسبعين. ونتعهد بتقديم دعمنا الكامل لكم وأنتم تديرون العمل الهام لهذه الهيئة باقتدار.

لقد اتخذت الولايات المتحدة خطوات عديدة للحد من عدد الأسلحة النووية والاعتماد عليها، وذلك بطرق تحافظ

على الاستقرار الاستراتيجي. وانخفض إجمالي مخزونات الولايات المتحدة من الأسلحة النووية بنسبة ٨٧ في المائة تقريباً منذ ذروتها في الحرب الباردة. ونتوقع الوفاء بالحدود المركزية للمعاهدة الجديدة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها عندما تصبح نافذة المفعول في شباط/فبراير ٢٠١٨. وعندما نفعل ذلك، ستكون المخزونات النووية الاستراتيجية للولايات المتحدة والاتحاد الروسي عند أدنى مستوياتها منذ الخمسينيات من القرن الماضي.

كما أنهت الولايات المتحدة إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة في التسعينيات وأزالت مئات الأطنان من المواد الانشطارية من برامج الأسلحة. وتوضح هذه الأعمال أن الولايات المتحدة ملتزمة بتعهدها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، باتخاذ تدابير فعالة من أجل نزع السلاح النووي. إلا أن أياً من هذه الإجراءات لم يحدث في فراغ. والواقع أن العديد من الاتفاقات الهامة لتحديد الأسلحة جرى التفاوض بشأنها فور انتهاء الحرب الباردة، عندما كانت الظروف الأمنية مؤاتية لهذه الخطوات.

ومن المؤسف أن البيئة الأمنية اليوم هي أكثر صعوبة بكثير.

فالتوترات تتصاعد في آسيا وأوروبا والشرق الأوسط، والدول المارقة تستخف بالتزاماتها المتعلقة بعدم الانتشار، والعديد من الدول تكثف مخزوناتها النووية عوضاً عن تخفيضها. ولا بد لنا من التصدي لتلك التحديات من أجل تهيئة الظروف التي تمكن من مواصلة مفاوضات نزع السلاح النووي.

إن أكبر تهديد أمني منفرد يواجهه العالم اليوم هو ذلك الذي يشكله استمرار كوريا الشمالية في تطوير الأسلحة النووية والقذائف التسيارية التي تحظرها الأمم المتحدة، فضلاً عن أسلحة الدمار الشامل الأخرى. ومنذ تموز/يوليه فحسب، اختبرت كوريا الشمالية جهازاً نووياً وصفته بأنه قنبلة هيدروجينية لقذيفة تسيارية عابرة للقارات، واثنتين من القذائف التسيارية العابرة للقارات، وأطلقت مرتين قذيفة تسيارية فوق اليابان. وتواصل كوريا الشمالية إنتاج البلوتونيوم، وتعترف بإثراء اليورانيوم لاستخدامه في الأسلحة النووية. وكل عمل من هذه الأعمال ينتهك قرارات متعددة لمجلس الأمن، وهي تشكل مجتمعة تهديدا أمنيا لا لشمال شرق آسيا فحسب، بل للمجتمع الدولي برمته.

وكما أوضح وزير الخارجية تيلرسون مؤخرا، فإن الولايات المتحدة تواصل السعي لإيجاد حل دبلوماسي للأزمة، ولا تسعى إلى تغيير النظام في كوريا الشمالية، أو انهيار النظام، أو التعجيل بإعادة توحيد الجزيرة، أو إيجاد ذريعة لإرسال قواتنا العسكرية شمال المنطقة المجردة من السلاح. وفي الوقت نفسه، فإن الولايات المتحدة لا تزال ملتزمة تماماً بالدفاع عن نفسها وعن حلفائها. وسنواصل العمل مع جمهورية كوريا واليابان لاتخاذ جميع التدابير اللازمة للدفاع وردع أي هجوم من كوريا الشمالية. إن الأعمال المستمرة والاستفزازية التي تقوم بها كوريا الشمالية تؤكد ضرورة قيام كل بلد في هذه القاعة بتنفيذ التزامات مجلس الأمن وفرض ضغوط دبلوماسية واقتصادية متزايدة على النظام ريثما تحل هذه الأزمة.

والولايات المتحدة تدين بشدة أي استخدام للأسلحة الكيميائية من جانب أي طرف في أي مكان وفي أي وقت – سواء كان دولة أو جهة فاعلة من غير الدول. فمثل هذا الاستخدام أمر غير مقبول، ومن يستخدم هذه الأسلحة لا بد من مساءلته. واستمرار نظام الأسد البغيض في استخدام الأسلحة الكيميائية في النزاع السوري تمثل بشكل واضح ومروع في الهجوم الذي شنه النظام بالأسلحة الكيميائية في خان شيخون في ٤ نيسان/أبريل. وتُدلل أفعال نظام الأسد على ازدراء صارخ للقانون الدولي، بما في ذلك التزامات سوريا بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية وقرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣).

ويتعين على نظام الأسد أن يعلن بشكل كامل برنامج أسلحته الكيميائية وأن يتعاون مع بعثة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتقصي الحقائق في الجمهورية العربية السورية وفريق تقييم الإعلانات التابع للمنظمة وآلية التحقيق المشتركة بين هذه المنظمة والأمم المتحدة. ولا تزال بعثات تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية تستعرض الكثير من الادعاءات ذات المصداقية بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا. والولايات المتحدة تؤيد إجراء مجلس الأمن لتجديد الولاية السنوية لآلية التحقيق المشتركة في أقرب وقت ممكن. والتجديد العاجل لتلك الولاية سيكفل إمكانية التحقيق في جميع حوادث الأسلحة الكيميائية بصورة عادلة ونزيهة. وستواصل الولايات المتحدة أيضا الضغط من أجل المساءلة عن استخدام الأسلحة الكيميائية بجميع الوسائل المناسبة، بما في ذلك منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومجلس الأمن.

وفي هذا العام، تتقدم الولايات المتحدة بمشروع قرارها الذي تقدمه كل ثلاث سنوات بشأن الامتثال للاتفاقات والالتزامات المتعلقة بعدم الانتشار والحد من الأسلحة ونزع السلاح. ويشكل ضمان الامتثال لهذه الاتفاقات والحفاظ عليه عنصرا أساسيا من عناصر السلم والأمن الدوليين، ومشروع قرارنا يرمي إلى إثبات وتعزيز توافق الآراء العالمي بشأن هذا الموضوع الهام. ونرحب بأقصى قدر من المشاركة في تقديم ودعم مشروع القرار ذي الصلة هذا العام.

والولايات المتحدة تفهم وتقدر الرغبة في إحراز تقدم بشأن نزع السلاح النووي. مع ذلك، وكما يتضح من مثال كوريا الشمالية، لا يمكننا للأسف أن نتجاهل التحديات الأمنية العالمية الراهنة التي تجعل من الردع النووي ضرورة لأنفسنا ولحلفائنا على السواء. ولذلك، سيكون تصرفاً غير مسؤول أن تنضم الولايات المتحدة إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية المستحدثة مؤخراً. والواقع أننا نشعر بالقلق لأن المعاهدة ليست عقيمة فحسب، بل إنها تؤدي إلى نتائج عكسية. فهي تعمل على تعزيز الانقسامات السياسية في الهيئات القائمة وتوسيعها، في حين أنها تنشئ محفلاً بديلاً محتملاً لعملية استعراض معاهدة عدم الانتشار بلا جدوى. كما أنها تقر معياراً غير كاف لحماية المواد النووية، لاغية بذلك شرط وجود البروتوكول الإضافي الأكثر صرامة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتقويض شرعية المؤسسات القائمة المعنية بعدم الانتشار ونزع السلاح وقدرتها لن يمكن من إحراز تقدم. وسوف يعوق ذلك.

ولذلك، فإننا نحث جميع الدول على عدم التوقيع على معاهدة الحظر، وأن تعمل معنا، بدلا من ذلك، بشأن تدابير من شأنها أن تؤدي إلى إحراز تقدم حقيقي صوب أهدافنا المشتركة. وستواصل الولايات المتحدة العمل مع جميع الدول من خلال المنتديات القائمة، على أساس توافق الآراء لمعالجة تحديات عدم الانتشار والتحديات الأمنية التي نواجهها جميعا. وما زلنا ملتزمين أيضاً بالسعي إلى اتخاذ تدابير فعالة لنزع السلاح النووي، حسبما تقضي معاهدة عدم الانتشار. ولئن كان التقدم بطيئا، بل ومثبطاً في بعض الأحيان، فما من سبب يدعونا إلى تجاهل المؤسسات والأفكار التي ساعدتنا على تحقيق النجاح في الماضي، وسنقوم بذلك مرة أخرى في المستقبل.

السيد راتراي (جامايكا) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أؤيد البيان الذي أُدلي به باسم حركة بلدان عدم الانحياز وبيان الجماعة الكاريبية (انظر A/C.1/72/PV.2).

وأشارك الوفود الأخرى في تهنئة الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم لرئاسة أعمال اللجنة الأولى خلال الدورة الثانية والسبعين. وأؤكد لهم دعم جامايكا الكامل.

سيكون من المفهوم أنني أدلي بملاحظاتي على خلفية عالم يعاني من انعدام الأمن وزعزعة الاستقرار بشكل خطير. والواقع أننا منذ اجتماعنا آخر مرة شهدنا زيادة مقلقة في عدد وحِدة الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين. وما من شك أن هذه

التهديدات تقوض الجهود التي نبذلها في هذا المحفل من أجل نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة.

ولكن هذه السنة ليست بالعادية. ففي ٧ تموز/يوليه، صوتت ١٢٢ من الدول الأعضاء في هذه المنظمة تأييداً للمعاهدة التاريخية المتعلقة بحظر الأسلحة النووية. وإذ صوتنا مؤيدين لهذه المعاهدة، فقد تصرفنا باسم ائتلاف كبير من الناشطين والناجين والمجتمع المدني والعلماء والسياسيين الملتزمين. فهؤلاء الذين تجاهلوا بثبات المصوتين بالرفض – تلك الفرقة من المتشككين الذين يقولون لنا، عند كل منعطف، إننا شرعنا في مهمة للحمقى.

وقراءة ذلك الإنجاز باعتباره تفسيرا لتدفق المشاعر التي استقبل بها اعتماد الجمعية لتلك المعاهدة ستكون قراءة خاطئة تعكس فهماً ساذجاً لحقائق البيئة الأمنية الدولية. بل على النقيض من ذلك، نحن لا تساورنا أية أوهام بأن المعاهدة ستزيل الأسلحة النووية على الفور. وبدلا من ذلك، فإننا نؤمن إيمانا راسخا أنها ستؤدي، بمرور الوقت، إلى نزع الشرعية عن هذه الأسلحة وتعزيز المعايير القانونية والسياسية التي تحول دون استخدامها. وتؤكد جامايكا مجددا تأييدها الكامل للمعاهدة، وسنتخذ التدابير المحلية اللازمة للانضمام، في أقرب فرصة ممكنة، إلى الدول الأعضاء التي وقعت على هذا الصك التاريخي.

وعلى الرغم من البيئة الأمنية الصعبة، يسعد وفدي أننا تمكنا من اتخاذ خطوات إيجابية في عدة مجالات أخرى. ونشير، على سبيل المثال، إلى الاختتام الناجح لبرنامج عمل هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. لقد ساورنا القلق طويلاً لأن الهيئة لم تتمكن، لما يقرب من عقدين، من الاتفاق على توصيات موضوعية ذات صلة بجدول أعمالها. ولذلك، نرحب باعتماد الهيئة الناجح لتوصيات بشأن تدابير عملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية. ونهنئ رئيس اللجنة، السيدة غابرييلا مارتينيك، ممثلة الأرجنتين، ومكتبها، فضلا عن السيدة لاشيزارا ستويفا، ممثلة بلغاريا، التي ترأست الفريق العامل المعني بالتدابير العملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية.

وثمة تطور إيجابي آخر يبشر بالخير بالنسبة لجدول الأعمال المتعلق بالسلام والأمن يتمثل في نجاح اعتماد أهداف وجدول أعمال الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح بتوافق الآراء.

ويسعدنا أنه بعد سنوات من الخلاف، تمكن الفريق العامل المفتوح باب العضوية من اتخاذ خطوات هامة في هذا الصدد، ونؤيد الاعتراف علنا بالجهود التي يبذلها الرئيس، ممثل إكوادور، الذي ترأس هذه العملية.

إن التحديات الأمنية التي نواجهها بوصفنا مجتمعا دوليا تتعاظم بسبب الأعداد الكبيرة من الشبكات الإجرامية المنظمة التي تستخر الكثير من الموارد والأدوات المتاحة لها لإلحاق الدمار بمجتمعاتنا. وعلاوة على ذلك، نقوم بمعالجة التهديدات المتزايدة التي يتعرض لها أمن الفضاء الإلكتروني وجوانب الضعف المتعددة التي تشكلها على الأطر الإدارية والبنى التحتية الحيوية، وتأمين المعلومات الحساسة والمحافظة عليها. لذلك، يتعين علينا بوصفنا مجتمعا دوليا، أن نتصدى جماعيا لمسألة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وتعزيز المشاركة العالمية في المسائل المتعلقة أمن الفضاء الإلكتروني.

لا يزال يشعر وفدي بالقلق الشديد إزاء تردي الحالة الأمنية في شبه الجزيرة الكورية. نشجع جميع الأطراف أن تتحلى بضبط النفس وأن تبرهن على ذلك بالردود المناسبة في مواجهة التوترات المتزايدة.

لا تغرب عن بالنا أيضا الصراعات الجارية في سوريا والعراق وأفغانستان واليمن واستمرار آثارها في زعزعة الجهود الهادفة إلى ضمان تحقيق التنمية القائمة على السلام المستدام. وإذ نجد أنفسنا في عملية حرب طويلة لا نهاية لها، نحث جميع الأطراف

على العمل من أجل التوصل إلى حلول دائمة ومعقولة لتلك الصراعات.

ويجب ألا نولي اهتماما ذا أولوية للحد من احتمالات الصراع على اليابسة فحسب، بل أيضا لمنع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي. ونلاحظ بقلق أنّ هناك أكثر من ١ ٤٠٠ من السواتل الفاعلة في مدارات حول الأرض، وأنّ ما يقرب من ربع تلك السواتل ذات تطبيقات عسكرية. وإزاء هذه الخلفية، نشجع على مواصلة الجهود الرامية إلى تحسين الشفافية وتدابير بناء الثقة بوصفها وسيلة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

إن جامايكا بوصفها عضوا في المجتمع الدولي، ما فتئت تدعو إلى فعل المزيد من أجل التصدي للانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. نتشاطر هذا القلق بينما نلاحظ، كما فعل الأمين العام في تقريره عن أعمال المنظمة (A/72/1)، أننا في الوقت الذي نخشى فيه عن حق استخدام أسلحة الدمار الشامل، نجد أن الأسلحة التقليدية الوسائل الأكثر شيوعا في أعمال القتل والتدمير. ولذلك، تتطلع جامايكا في العام المقبل إلى عقد مؤتمر الأمم المتحدة لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، ونتوقع من المؤتمر أن يعالج بصورة أساسية تسريب تلك الأسلحة وانتشارها.

لا نزال أيضا نؤيد بقوة معاهدة تجارة الأسلحة، التي ما فتئنا نعتبرها محورية في مكافحة الانتشار غير المشروع للأسلحة التقليدية. إن جامايكا ملتزمة بالقيام بدورها في دعم تنفيذ المعاهدة وتحقيق عالميتها وتقدر المساعدة التي تتلقاها من الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف في هذا المسعى.

تضطلع الأمم المتحدة بدور لا غنى عنه في النهوض في هدف نزع السلاح العام والكامل. ومن خلال عمل المراكز الإقليمية للسلام ونزع السلاح، ما برحت الدول الأعضاء، على سبيل المثال، تستفيد من الدعم القيم التي تقدمه هذه المراكز. ولايزال مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي شريكا أساسيا في منطقتنا التي تستفيد من المساعدات في المجالات التشريعية والسياسة العامة والمساعدة على بناء القدرات في طائفة من المجالات المتعلقة بتنفيذ الصكوك الدولية بشأن الأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل. لذلك، ننضم إلى الأمين العام في دعوته إلى تقديم التبرعات المالية والعينية لدعم المركز الإقليمي المعني بالعمليات والبرامج، ليتسنى له تلبية طلبات المساعدة المتزايدة.

أود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على تأييد جامايكا للمداولات التي نشارك فيها ولنا وطيد الأمل بأن نواصل إحراز تقدم حقيقي نحو هدفنا المشترك المتمثل في نزع السلاح العام والكامل.

السيدة ولدر (السويد) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئة الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين. وأؤكد لهم تعاون وفد السويد الكامل.

تؤيد السويد تماما البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/72/PV.2)، وكذلك البيان الذي أدلى به ممثل النرويج باسم بلدان الشمال الأوروبي (انظر A/C.1/72/PV.2) وأود الآن أن أضيف النقاط التالية بصفتي الوطنية:

إن الحالة الأمنية الدولية الحالية لا يمكن التنبؤ بها. ومن المؤكد أنها لم تتحسن منذ أن اجتمعنا في العام الماضي. وهناك نقص واضح في الحوار بشأن نزع السلاح النووي بين القوى النووية وجمود في مفاوضات نزع السلاح النووي. ولا يزال تحديث الأسلحة النووية مستمرا وهناك تكديس للأسلحة في جنوب آسيا. وبرامج كوريا الشمالية للأسلحة النووية والقذائف التسيارية تثير الرعب. وما برح بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل

للتجارب النووية يراوغنا ولايزال مؤتمر نزع السلاح في طريق مسدود. واستخدمت الأسلحة الكيميائية مرة أخرى وبدون مساءلة حتى الآن عن الفظائع الناجمة عن ذلك. ما الذي يمكننا أن نفعله في اللجنة للخروج من هذه الحالة الصعبة.

أولا، يجب علينا أن نركز على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وعلى المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ٢٠٢٠. وكفالة نجاح ذلك المؤتمر أمر حتمي. ويتعين على الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها القيام بذلك بإخلاص وتعاون وعلى نحو يتسم بالطموح والواقعية. لقد أرست الدورة الأولى للجنة التحضيرية أساسا واعدا غير أنه يتعين على اللجنة التحضيرية في الدورات التي ستعقدها ن في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩، التوصل إلى نتائج ملموسة. ويجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتقيد بالتزاماتها بموجب المادة السادسة من المعاهدة، ويتعين عليها أن تعترف بأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لا تعطيها الحق في امتلاك الأسلحة النووية إلى الأبد. ويجب على الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أن تفي بالتزاماتها بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها حجر الزاوية في عدم الانتشار ونزع السلاح.

لا ينبغي لأي عضو من أعضاء المجتمع الدولي أن يضاهي الأعمال الاستفزازية التي تمارسها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. إنها أعمال غير مشروعة والتعجيل في برامج الأسلحة النووية والقذائف التسيارية يشكل تهديدا واضحا للسلم والأمن الدوليين ويزيد في تأجيج التوترات الإقليمية.

وفي تناقض صارخ مع الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، تبين خطة العمل الشاملة المشتركة الإمكانيات الدبلوماسية المتعددة الأطراف. وبأن تنفيذها تنفيذا تاما أمر أساسي وكذلك تجنب أي إجراء من شأنه أن يقوض الثقة المتبادلة. وتشدد خطة العمل الشاملة المشتركة أيضا على الدور الأساسي الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية. إن تصديق إيران العاجل على البروتوكول الإضافي للوكالة، وانضمام الدول الأخرى التي لم تطبق معايير التحقق الحالية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إليه، من شأنه أن يسهم إسهاما كبيرا في تعزيز عمل الوكالة.

ثانيا، يتعين على منتقدي معاهدة حظر الأسلحة النووية أن يدركوا أنه على الرغم من جوانب القصور التي تكتنف المعاهدة، فإنها تجسد تعبيرا مخلصا للحكومات والمجتمع المدني عن رؤية عالم خال من الأسلحة النووية وتخليص العالم من الخوف من الفناء. وهو خوف استحثه عدم إحراز تقدم لا يمكن إنكاره في المنتديات القائمة. ويمكن أن تسهم المعاهدة في تعزيز معايير مكافحة حيازة الأسلحة النووية واستخدامها. أما نحن من جانبنا، فقد بدأنا عملية وطنية لتحليل المعاهدة قبل اتخاذ أي قرار بشأن إمكانية الانضمام إليها مستقبلا. دعونا نضع وراءنا المأزق العقيم المتعلق بمعاهدة الحظر وبدلا عن ذلك التركيز على الأشياء التي توحدنا

يجب على الاتحاد الروسي والولايات المتحدة أن يأخذا زمام المبادرة للشروع من جديد في خفض الأسلحة النووية. ويجب التمسك بالمعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن إزالة قذائفهما المتوسطة والأقصر مدى. ويجب أن تتبع المعاهدة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن تدابير زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها مفاوضات حول إجراء مزيد من التخفيضات. وعلى الرغم من أن الظروف ليست هي نفسها تماما، كان من الممكن التفاوض على معاهدات هامة في الفترات التي كانت فيها العلاقة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة شديدة التوتر.

لذلك من الممكن أيضا الآن. إنّ العلاقة الصعبة ليست عذرا لعدم التصرف حيال المسألة. بل على العكس من ذلك،

تجعل التصرف حيالها أكثر إلحاحا. يجب على الأعضاء الخمسة الدائمين أن يستأنفوا الحوار بشأن المسائل النووية فورا.

يصادف هذا العام الذكرى العشرين لإبرام اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. لقد تمّ إحراز تقدم كبير، كما يتضح من قيام روسيا في الشهر الماضي بتدمير ما تبقى من أسلحتها الكيميائية المعلن عنها. ومع ذلك، يزعجنا استمرار استخدام الأسلحة الكيميائية، لا سيما الهجوم بغاز السارين في محافظة إدلب في نيسان/أبريل. وتشارك السويد في مسألة الأسلحة الكيميائية السورية، بوصفها عضوا في مجلس الأمن والمجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ونشيد بالعمل المهم الذي تقوم به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وآلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، ونطالب بالمساءلة من جديد.

يؤسفنا أن المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية، وتدمير تلك الأسلحة قد فشل العام الماضي في التوصل إلى نتائج ملموسة. وسنواصل تقديم الدعم للتدريب والتعاون العلمي لآلية الأمين العام للتحقيق في الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية والبيولوجية.

إن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تقتل نصف مليون شخص كل عام. وإن العنف المسلح والصراع يضربان أساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أنحاء كثيرة من العالم، مما يؤدي إلى تدمير أو إتلاف الهياكل الأساسية الاقتصادية وإضعاف الحكومات. وتعاني المجتمعات من الأعمال الوحشية ويزداد العنف المنزلي، والعنف في إطار العلاقة الحميمة ويتقلص الحيز العام المتاح للمرأة. ويجب علينا جميعاً أن نعمل على تحسين السيطرة على هذه الأسلحة وذخائرها. ومن شأن انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني باستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه في العام المقبل أن يتيح فرصة كبيرة لتعزيز جهودنا في مكافحة هذه الأسلحة. وتشجع السويد أيضا جميع الدول على الانضمام إلى معاهدة تجارة الأسلحة.

قال الأمين العام عن حصافة في خطابه أمام الجمعية العامة خلال المناقشة العامة إنّ ”هناك حاجة ماسة إلى منع الانتشار وتعزيز نزع السلاح والحفاظ على المكاسب التي تحققت في هذين الاتجاهين“ (A/72/PV.3A، صفحة ٣) ونحن نتفق معه تماما. ولقد قدمت لنا الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، في البيان الذي أدلت به أمام مؤتمر نزع السلاح في ١٢ أيلول/سبتمبر، مشورة قيِّمة بشأن آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح.

لا يمكن تحقيق الأمن المستدام إلا من خلال التعاون ونزع السلاح. لقد أدى عدم التعاون وعدم نزع السلاح إلى فقدان الاستقرار والأمن في العالم ولا بد من تغيير ذلك. ويحدونا الأمل في أن تسهم اللجنة في إرساء الأساس السليم للاجتماع الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي المزمع عقده في السنة المقبلة ولمؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠٢٠.

السيدة زيلايا (هندوراس) (تكلمت بالإسبانية): يسعدني أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب، على انتخابكم لقيادة أعمال اللجنة. ويود وفدي أيضا أن يغتنم هذه الفرصة لتسليط لإبراز العمل المثالي الذي تضطلع به الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة إيزومي ناكاميتسو.

وتؤيد هندوراس البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/72/PV.2).

إنّ الجمعية العامة تلتئم في دورتها الثانية والسبعين في سياق مرحلة مهمة بالنسبة للمنظمة، مع القيام في الآونة الأخيرة

باعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والاعتراف المتزايد بأهمية منع نشوب الصراعات والآثار المترتبة عليها، بهدف تفادي عواقبها السلبية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تفخر هندوراس بكونها جزءا من أول منطقة في العالم خالية من الأسلحة النووية، على النحو المنصوص عليه في معاهدة تلاتيلولكو، ونحن إحدى الدول الموقعة عليها. إنّ المناطق الخالية من الأسلحة النووية إسهام هام في الجهود العالمية لنبذ أسلحة الدمار الشامل وأساس جيد لتحقيق حظر الأسلحة النووية على الصعيد العالمي. لقد أظهرنا أيضا دعمنا الراسخ للقرارات التي اتخذها مجلس الأمن، ونؤيد بقوة جميع القنوات الدبلوماسية التي تعزز نهج التعامل مع التوترات والتهديدات التي يتعرض لها السلم الدولي. إنّ احتفال الأمم المتحدة للسنة الرابعة على التوالي باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، في ٢٦ أيلول/سبتمبر، يؤكد تأييد المجتمع الدولي الواسع لمسألة نزع السلاح النووي ذات الأولوية العالية. وتشكل معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي اعتمدت في ٧ تموز/يوليه، معلما في ذلك الصدد وتسهم في تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. إنّ هندوراس إحدى الدول الأعضاء الـ ٥٣ التي وقعت على المعاهدة في ٢٠ أيلول/سبتمبر من العام الماضي. وتعكس المعاهدة الشواغل المتزايدة إزاء خطر استمرار وجود مخزونات الأسلحة النووية وزيادتها، فضلا عن العواقب الإنسانية الكارثية التي تنشأ عن استخدام هذه الأسلحة مرة أخرى.

وندرك تزايد خطر استخدام الأسلحة البيولوجية من جانب جهات من غير الدول. ولذلك ندعو إلى تعزيز نظام نزع السلاح وعدم انتشار هذه الأسلحة، ونحض جميع البلدان التي لم تنضم بعد إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية على أن تفعل ذلك وتلتزم التزاما صارما بمحظوراتها والتزاماتها.

بما أن منطقتنا متضررة تضررا مباشرا من الاتجار غير المشروع بالأسلحة الخفيفة، نحض أيضا البلدان التي لم توقع بعد على معاهدة تجارة الأسلحة على الانضمام إلى المعاهدة بدون إبطاء. وندعو المجتمع الدولي إلى إظهار التزامه الصارم بالمعاهدة بتنفيذه أحكامها تنفيذا دقيقا وصارما.

إن بلدي يدين أيضا أي جهة تستخدم الذخائر العنقودية، الأمر الذي يتعارض مع اتفاقية الذخائر العنقودية روحا وهدفا ونصا ولا يمكن إلّا أن يؤدي إلى زيادة المعاناة البشرية والآثار الإنسانية على أضعف الشعوب في العالم. ومن هنا، نشدد على أهمية الاتفاقية، ونحض جميع الدول على الانضمام إليها لكي تتمكن من الوفاء بالتزاماتها في موعد أقصاه عام ٢٠٣٠.

أبدت جمهورية هندوراس على مر السنين تأييدها لجميع المبادرات والإجراءات الرامية إلى تعزيز نظام نزع السلاح وعدم الانتشار، وكذلك لجميع الجهود الرامية إلى تحديد التزام المجتمع الدولي بالعمل على القضاء قضاء مبرما على أسلحة الدمار الشامل، من خلال المفاوضات المتعددة الأطراف وفقاً لمبادئ التحقُّق واللارجعة والشفافية.

في الختام، أود أن أؤكد من جديد التزام هندوراس بمواصلة العمل المنوط باللجنة. ويحدونا الأمل في أن تكون هذه الدورة مثمرة لدولنا والعالم أجمع، ولا ندخر جهدا في تقديم دعمنا بحماس.

السيد روث – سنير (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أهنئكم، سيدتي، على توليكم رئاسة اللجنة، وأؤكد لكم تعاون وفد بلدي ودعمه.

ما فتئ الشرق الأوسط لسنوات عديدة منطقة مشحونة بالحروب والصراعات والأعمال القتالية والمعاناة الإنسانية. ولقد تزايد، في الآونة الأخيرة، عدم استقرارها واضطرابها، مع تفكك أقاليم وطنية، وازدياد عدد المناطق الخاضعة جزئيا أو كليا لسيطرة المنظمات الإرهابية، وانتشار الأسلحة التقليدية وتحويلها إلى جهات من الدول ومن غير الدول. وتشمل الأسلحة المتطورة،

والأهم من ذلك زيادة استخدام الأسلحة الكيميائية، في انتهاك للمعاهدات الدولية وقرارات مجلس الأمن، وكذلك سعي دول المنطقة إلى الحصول على القدرات في مجال الأسلحة النووية.

لقد أصبحت الجماعات الإرهابية، وبعضها تدعمه دول المنطقة بكل الوسائل المتاحة لها، جزءاً لا يتجزأ من الشرق الأوسط. فهي تشارك في الحكومات وفي العمليات السياسية الأخرى وتسيطر على الأقاليم والسكان. وقد كان لتلك التهديدات والحقائق المثيرة للقلق عواقب مدمرة لا تقتصر على الشرق الأوسط، وأصبحت تشكل تهديدا خطيرا يتجاوز الحدود الجغرافية للمنطقة. وتؤيد إسرائيل رؤية شرق أوسط خالٍ من الأعمال العدائية، شأنها في ذلك شأن جميع دول وسكان المنطقة. غير أن تحقيق هذه الرؤية أمر مستحيل بدون اعتراف متبادل ومصالحة وبدون إنهاء جميع أعمال الإرهاب والعدوان والأعمال العدائية، وبعض هذه الأعمال تقوم به دولٌ يجلس ممثلوها في هذه القاعة، أو تقدم الدعم لتلك الأعمال.

وبعد مرور عامين على توقيع خطة العمل الشاملة المشتركة، نرى أن إيران تشعر بمزيد من الجرأة على القيام بأنشطتها الخبيثة في جميع أنحاء الشرق الأوسط. وهي تواصل اختبار صبر المجتمع الدولي، وتتحدى بصورة متكررة حدود خطة العمل الشاملة المشتركة وقرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥). وقد شهد هذا العام طفرة هائلة في الجهود التي تبذلها إيران لمواصلة تطوير قدراتها في مجال القذائف التسيارية. ومنذ بدء تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة، أجرت أكثر من ٢٠ تجربة على القذائف التسيارية، وكلها قادرة على حمل رؤوس حربية نووية. وقد كانت القذائف التي جربها النظام الإيراني مختلفة الأمداء إذ تصل إلى ٢٥٠٠ كيلومتر، أي أنها قادرة على إصابة أهداف أبعد بكثير خارج حدود منطقة الشرق الأوسط. وقد تمت إدانة إيران بقوة لإطلاقها مركبة لإطلاق السواتل، لأنها تحتوي على مكونات تستخدم في الصواريخ التسيارية العابرة للقارات.

وتحت غطاء مهاجمة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، أطلقت إيران عدة قذائف تسيارية متوسطة المدى على أهداف في سورية دون أي حاجة تكتيكية، مما يشير إلى قدراتها في المنطقة. وبينما كان يتم إجراء تجربة إطلاق أخرى، تم إطلاق قذائف تسيارية إيرانية على نجمة داود – اليهودية – مرسومة على الأرض. وتمثل عمليات الإطلاق هذه وغيرها، جميعا، انتهاكات صارخة للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، الذي يدعو إيران إلى الامتناع عن هذه الأنشطة. ونحث المجتمع الدولي على إدانة هذه التجارب بشكل قاطع مع إبداء عدم التسامح مطلقا مع سلوك إيران.

ولا تقتصر أنشطة إيران السيئة النوايا على تجارب القذائف التسيارية. بل تواصل طهران تعزيز الأنشطة الهدامة في جميع أنحاء المنطقة من خلال دعمها للمنظمات الإرهابية، بما في ذلك توفير الأسلحة والدعم المالي والسياسي والتدريب العسكري. وتنتهك هذه الأنشطة العديد من قرارات مجلس الأمن، وترد في مختلف التقارير المتعلقة بتطبيق القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

إن استمرار استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب النظام السوري، الذي انضم إلى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، وتعهد بالتخلي عن كامل برنامجه في مجال الأسلحة الكيميائية، مبين بوضوح في التقرير (S/2016/738) الذي أصدرته في عام ٢٠١٦ آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، من بين تقارير أخرى. وآخر تقرير لبعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية يقول بوضوحإن عاملا مؤثرا على الأعصاب قد استخدم في بلدة خان شيخون في نيسان/أبريل. وحدد التقرير بشكل واضح لا لبس فيه مختلف العناصر الكيميائية الموجودة حصرا في السارين الذي أعده النظام السوري. وتشاطر تقارير آلية التحقيق المشتركة العديد من التقارير والبيانات الصادرة عن المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن الثغرات وأوجه عدم

الاتساق والتباينات في الإعلان السوري. وهذا مبعث للقلق البالغ ويجب على المجتمع الدولي معالجته بشكل واضح لا لبس فيه للحيلولة دون استمرار تآكل القاعدة المطلقة التي تحظر استخدام الأسلحة الكيميائية.

إن استخدام الأسلحة الكيميائية يشكل تطورا يبعث على بالغ القلق، ولا سيما في ضوء طموحات المنظمات الإرهابية الأخرى في حيازة هذه القدرات واستخدامها في المستقبل. ولا تزال هذه الحالات تظهر تآكل الحظر الكيميائي وحقيقة أن الإرهابيين مدفوعون إلى اتخاذ إجراءات مماثلة. ومن الأهمية بمكان أن يعزز المجتمع الدولي جهوده الرامية إلى التصدي لهذا التحدي بفعالية والحد من احتمال أي استخدام للأسلحة الكيميائية من قبل جهات من غير الدول.

ولئن كانت بعض الجهات الفاعلة في المنطقة تزعم أنه يمكن إنشاء هيكل أمني جديد وشامل في الشرق الأوسط دون إشراك إسرائيل بصورة مباشرة، أو دون الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود داخل حدود آمنة ومأمونة، أو دون الحد من التوترات الإقليمية أو بناء ما يلزم من الاطمئنان والثقة فيما بين دول المنطقة، فإن هذا الموقف لا يمكن الدفاع عنه، وسيقوض السعي إلى تحقيق شرق أوسط ينعم بالسلامة والأمن والاستقرار. ولا بد لحوار إقليمي من هذا القبيل، مستند إلى مبدأ توافق الآراء المقبول على نطاق واسع، أن ينبثق حصرا من المنطقة نفسها، وأن يعالج شواغل جميع دول المنطقة على قدم المساواة وبطريقة شاملة للجميع. ولهذا السبب، شاركت إسرائيل، بحسن نية، في خمس جولات من المشاورات في غليون، في حين أن الجانب العربي رفض المشاركة بطريقة بناءة، وانسحب من تلك المشاورات في نهاية المطاف.

ولا تزال الأسلحة التقليدية تودي بحياة مئات الآلاف من الناس في جميع أنحاء العالم كل سنة. وانتشرت هذه الأسلحة، ولا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وأسلحة من قبيل منظومات الدفاع الجوي المحمولة، في الشرق الأوسط في شكل سلع أو دراية وخبرة فنيتين. وتتطلع إسرائيل إلى المؤتمر الاستعراضي الثالث بشأن برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وهي تشارك بنشاط في العملية التحضيرية له.

وأخيرا، وفيما يتعلق بموضوع معاهدة حظر الأسلحة النووية، تود إسرائيل أن تؤكد رأيها المتمثل في أن المعاهدة لا تضع قانونا عرفيا يتعلق بموضوع المعاهدة أو مضمونها، ولا تسهم في وضعه أو الإشارة إلى وجوده.

أما بخصوص مسألة أمن الفضاء الإلكتروني، فإن إسرائيل بوصفها مساهما نشطا في أفرقة الخبراء الحكوميين السابقة، تأسف لأن آخر نُسخها لم يتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسائل المعلقة. ونحن مستعدون لمواصلة تقديم الدعم لهذا العمل الهام والإسهام به في المستقبل.

السيد أوفسيانكو (بيلاروس) (تكلم بالروسية): أود أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، وأعضاء المكتب على انتخابكم لهذا المنصب، وأن أؤكد لكم على تعاوننا معكم في عملكم.

وتتسم المشاكل العديدة المتصلة بالأمن الدولي بطابع ملّح أكثر من أي وقت مضى، وهي تتخذ أشكالا وحدودا جديدة. لقد شهد العام الماضي العديد من الأنشطة التي لها صلة مباشرة بالاستقرار والأمن في أنحاء كثيرة من العالم. وفي الأسابيع القليلة القادمة، سيتعين علينا أن ننظر بجدية المسائل الهامة المتصلة بتعزيز الأمن الدولي والإقليمي، وأن نتفق على سبل التصدي للتحديات التي نواجهها.

وتؤمن بيلاروس إيمانا راسخا بالأهمية القصوى لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية باعتبارها الركن المركزي للنظام الحالي للأمن العالمي. ولا يزال تعزيز نظام عدم الانتشار النووي أحد

أولويات السياسة الخارجية لبلدي. ونعتقد أن عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار التي بدأت في نيسان/أبريل ستمكننا من حل التناقضات في مواقف الدول الأعضاء. ونحن مستعدون للتعاون المفتوح والشامل مع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من أجل المضي قدما بعملية الاستعراض.

ونرى أنه لا يمكن تحقيق الإمكانات الكاملة لتطوير الطاقة الذرية بدون نظام ضمانات يعول عليه ويحظى بثقة المجتمع الدولي. ولذلك، فإننا نؤيد الأنشطة التي تضطلع بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية بوصفها الهيئة الدولية الأكثر حجية في مجال الاستخدام السلمي للطاقة الذرية. ونعتقد أنضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ينبغي أن تظل موضوعية، وأن تستند إلى أساس فني وتقوم على حقوق الأطراف وواجباتها المنبثقة عن اتفاقات الضمان التي أبرمتها.

إن بلدنا ملتزم التزاما قويا بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بوصفها الاتفاق الدولي الوحيد وشبه العالمي الذي يحظر التجارب النووية ويمكن التحقق منه وليس لدينا أي بديل سواه. إننا نشعر بالقلق إزاء أن الدول الثماني المتبقية المدرجة في المرفق ٢، التي يعد تصديقها ضروريا لدخول المعاهدة حيز النفاذ، لم تحقق أوجه تقدم بناءة. ونحن نحثهم على إما التوقيع على المعاهدة أو تصديقها.

وتدين بيلاروس بشدة التجارب النووية الكورية الشمالية، التي تنتهك قرارات مجلس الأمن. غير أننا نعارض إثارة الهستيريا العسكرية فيما يتعلق بشبه الجزيرة.

وندعو إلى العودة إلى الحوار والمحادثات بشأن حل المسائل النووية المتعلقة بشبه الجزيرة الكورية.

تؤيد بيلاروس استعادة جدارة ونشاط أعمال مؤتمر نزع السلاح، فهي آليتنا الوحيدة المتعدد الأطراف لنزع السلاح. إننا نقدر الجهود التي يبذلها الفريق العامل التابع لمؤتمر نزع السلاح بشأن المسار المستقبلي، واضطلعنا بدور المنسق المشارك للفريق المعني بالنظر في البنود من ٥ إلى ٧ المدرجة في جدول أعماله. وبفضل تلك المناقشة، تمكن أعضاء المؤتمر من إعادة فتح المناقشة الموضوعية بشأن تلك البنود. ومع ذلك، ما زلنا غير قادرين على كسر طوق الجمود الذي يمنعنا من اعتماد وثيقة تقنية لبرنامج عملنا. وبالنظر للتدهور الراهن في النظام الأمني الدولي، فإن الحالة تتطلب استجابة من جميع الدول.

في دورة هذا العام، وفقا للتقاليد المتبعة فيه، ستقترح بيلاروس مشروع قرار في اللجنة الأولى معنون ”حظر استحداث وصنع أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل ومنظومات جديدة من هذه الأسلحة: تقرير مؤتمر نزع السلاح“، وهو مشروع قدم في الدورة الأخيرة لمؤتمر نزع السلاح في جنيف. وهذا قرار يقدم كل ثلاث سنوات، والصيغة الحالية تشمل فقط التغييرات الفنية. ويهدف مشروع القرار إلى تعزيز مفهوم منع سباق التسلح. ونحن على استعداد لتقديمه في المشاورات غير الرسمية التي ستجري في نيويورك قريبا جدا. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن الحالة الدولية الراهنة، مع تزايد التهديدات وأهمية إيجاد استجابة لها، فضلا عن مشروع القرار المرتكز على أساس الحل التوفيقي، ستمكننا من اعتماده بتوافق الآراء خلال الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة.

لا تزال جمهورية بيلاروس مكرسة للهدف المتمثل في منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، ووسائل إيصالها والمواد والتكنولوجيات المتصلة بها. إننا نعلق أهمية كبرى على المبادئ والآليات المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) يحتل مكانة خاصة بين انظمة عدم الانتشار العالمية الحالية القوية، بما في ذلك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية. إن سياسة بيلاروس فيما يتعلق بالتنفيذ العملي للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) سياسة مسؤولة وصادقة. ونرى أنها فريدة في نوعها،

لأنها تتبع نهجا معقدا وشاملا في مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل. تعتزم بيلاروس عقد حلقة دراسية في النصف الأول من عام ٢٠١٨ بشأن القرار الذي نعتقد أنه سيكون أحد أهم الأحداث التي جرت في رابطة الدول المستقلة بشأن توحيد الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة أسلحة الدمار الشامل.

لا تزال توجد ثغرات في القواعد القانونية المتعلقة باستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. ونرى أنه يمكن معالجة هذه المسألة جزئيا من خلال اعتماد اتفاق بشأن منع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي، والاقتراح الروسي والصيني المشترك يشكل أساسا جيدا لذلك. ونعتقد أنه ينبغي أن تُدرس بعناية الخطوات العملية الرامية إلى سد هذه الثغرة القانونية، وبدعم من المجتمع الدولي.

إن إنتاج ونقل وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير الخاضعة للمراقبة، لا تزال تشكل أحد أكبر التحديات التي تواجه العالم في مجال السلام والأمن الدوليين. إن برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والصك الدولي للتعقب، كلها عناصر أساسية في الجهود الرامية إلى مكافحة الانتشار غير المشروع لهذه الأسلحة على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي. وبيلاروس تمتثل بصرامة إلى أحكام تلك الصكوك الدولية، وهي على استعداد للعمل على تحسين تنفيذها.

ومع ذلك، نود أن نذكر أنه على الرغم من أن بيلاروس تتلقى في الأصل مساعدة مالية للمشاريع المتعلقة بالحفاظ على قاعدة بياناتها خلال تلك الفترة التي تمكنها فيها نحن أنفسنا من أن نصبح جهة مقدمة للمساعدة التقنية. وفي إطار هذا المشروع، أنشأنا برنامجا لإستحداث سجلات للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وهي الآن جزء لا يتجزأ من النظم الوطنية للحفاظ على مخزونات تلك الأسلحة. إن إنشاء هذه النظم الوطنية لإدارة مخزونات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وفي حين أن منع الاتجار غير المشروع بها جزء من وثيقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وبرنامج عمل الأمم المتحدة. انطلاقا من روح النوايا الحسنة، بيلاروس على استعداد لتشاطر هذا مع الدول الأخرى، داخل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وخارجها على حدسواء.

لقد أسهمت بيلاروس في تعزيز اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد. وفي نيسان/أبريل، انتهينا من تدمير أكثر من ثلاثة ملايين لغم من الألغام المضادة للأفراد المتبقية في أراضينا، وهو نوع من الألغام البالغة الخطورة والتي من الصعب تدميرها، لأنها تحتوي على متفجرات سائلة ويتعين تدميرها خلال إجراءات تقنية محددة. عندما أصبحت بيلاروس من الدول الموقعة على اتفاقية أوتاوا، لجأنا إلى المجتمع الدولي من أجل المساعدة في تدمير هذه الألغام، وقدم لنا الاتحاد الأوروبي المساعدة في ذلك الشأن، ونود أن نعرب عن امتناننا له. وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، ستستضيف بيلاروس بالاشتراك مع الأمانة العامة للأمم المتحدة حدثا عن تدمير الألغام الأرضية المضادة للأفراد في بيلاروس. وسيتم نشر المعلومات ذات الصلة في يومية الأمم المتحدة.

السيدة غرانادا أفرهوف (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): يود وفد كوبا أن يهنئكم، سيدتي الرئيسة، وأعضاء المكتب، على انتخابكم. ونتمنى لكم النجاح في عمل اللجنة الأولى، وأتعهد، مرة أخرى، بدعم وفدي لكم.

نؤيد تأييدا تاما البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/71/PV.2).

ومن دواعي سرور كوبا أن اللجنة الأولى التابعة للجمعية العامة بوسعها في دورتها الثانية والسبعين أن تبدأ مناقشتها العامة بإبراز النتائج الملموسة التي حققناها في تقدمنا الحاسم نحو نزع السلاح النووي. إن معاهدة حظر الأسلحة النووية التي

اعتُمدت في ٧ تموز/يوليه، توطد دعائم القانون الدولي بشأن عدم شرعية وعدم قانونية الأسلحة النووية، وهي معاهدة تحظر وجود واستخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها، فضلا عن إجراء أي شكل من أشكال التجارب النووية. إن كوبا، تماشيا مع التزامها بنزع السلاح النووي، وقعت على المعاهدة في ٢٠ أيلول/سبتمبر وتؤيد بدء نفاذها بسرعة.

ومع ذلك، نعتقد أنه لا بد من بذل مزيد من الجهود من أجل بلوغ الهدف المتمثل في إقامة عالم خال من الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، ندعو إلى عقد مؤتمر دولي رفيع المستوى في ٢٠١٨ لاستعراض التقدم المحرز في نزع السلاح النووي والتدابير الأخرى ذات الصلة. ويحدونا الأمل في أن يحظى المؤتمر، مثله كمثل المؤتمر الأخير الرفيع المستوى الذي انعقد للاحتفال باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، بدعم المجتمع الدولي لكي نتمكن من مواصلة العمل من أجل إقامة عالم خال من الأسلحة النووية. ولا تزال البشرية مهددة بوجود ما يقرب من ١٥ ٠٠٠ قطعة من الأسلحة النووية، مما يثبت إنفاق ملايين الدولارات على التسلح، بما في ذلك تحديث الأسلحة النووية، في حين لا يمكننا حشد الموارد الكافية للجهود الدولية الرامية إلى تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ونحض الدول الحائزة للأسلحة النووية على التحلي بالإرادة السياسية والالتزام الضروري لتحقيق نزع السلاح النووي، لا سيما في المؤتمر الاستعراضي العاشر لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وخلال العملية التحضيرية. إذ أن تنفيذ مبدأ عدم الانتشار فحسب لن يحقق ذلك الهدف.

في سياق الذكرى السنوية الخمسين لاعتماد معاهدة تلاتيلولكو، نسلم بأهمية إسهام المناطق الخالية من الأسلحة النووية في هذا المسالة، ونؤكد مجددا دعمنا الثابت لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

من الجدير بالذكر أن كوبا لا تمتلك أسلحة دمار شامل ولا تعتزم امتلاكها.

ونؤيد بحزم حظر هذه الأسلحة والقضاء عليها بطريقة شفافة وقابلة للتحقق ولا رجعة فيها لأن ذلك الضمان الوحيد الفعال لمنع حيازتها واستعمالها، بما في ذلك من قِبَل الإرهابيين. ونؤيد كذلك ونلتزم التزاما تاما ببنود اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية. ونرفض رفضا قاطعا استخدام أي سلاح من أسلحة الدمار الشامل من قبل أي جهة وتحت أي ظرف من الظروف. وفي هذا الصدد، نود أن نبرز عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الذكرى السنوية العشرين لإنشائها. ونشدد على أهمية كفالة التوازن بين ركائزها في المستقبل لمعالجة المسائل المعلقة. وفي هذا الصدد، سيكون ضمان التحقق من تدمير جميع أنواع الأسلحة الكيميائية في أقرب وقت ممكن أفضل سبيل لمنع استخدام هذا النوع من أسلحة الدمار الشامل منعا باتا.

إنّ اعتماد بروتوكول ملزم قانونا لتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية بطريقة شاملة ومتوازنة عامل حاسم في القضاء على إمكانية استخدام العناصر الجرثومية والسمية كأسلحة. ونرفض التحديدات والتقييدات، خاصة على البلدان النامية، وندعو إلى إنهائها فورا في مجال تبادل المواد والمعدات والتكنولوجيا بشأن الأنشطة النووية والكيميائية والبيولوجية التي تتسق مع المعاهدات الدولية ذات الصلة.

أما فيما يتعلق بتوافق الآراء الذي توصل إليه الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالمضي قدما في مفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف بشأن الأهداف الإنمائية للألفية وبرنامج عمل الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، والفريق العامل الثاني التابع لهيئة نزع السلاح المعني بالتدابير العملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية، فنأمل أن يمكن ذلك من حلحلة الجمود الحالي في آلية

نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة ويشمل مسائل أخرى أيضا. وفيما يتعلق باستحالة التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسائل الموضوعية داخل فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي، ندعو اللجنة الأولى إلى عقد اجتماع للفريق العامل المفتوح باب العضوية في إطار الجمعية العامة لاستعراض هذه المسألة. هذه هي الصيغة الوحيدة التي يمكن أن تكفل الشفافية والشمولية ومشاركة جميع الدول الأعضاء على قدم المساواة. نحن بحاجة إلى اتخاذ قرار بشأن الإجراءات العاجلة في إطار الأمم المتحدة من أجل منع الأفراد والمنظمات من الاستخدام السري وغير القانوني للنظم الحاسوبية للدول الأخرى للهجوم على غيرها من البلدان، بسبب احتمال إثارتها للنزاعات الدولية.

في السياق الدولي الذي يتسم بفرض الجزاءات والتدابير القسرية الانفرادية، فإن زيادة الخطاب العدواني من خلال التهديد باستخدام القوة والإعلان عن الزيادات في الإنفاق العسكري الذي يبلغ أصلا ١,٧ ترليون دولار، تدعو كوبا إلى تجديد الالتزام بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، واحترام إعلان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام. فلنعمل على القضاء على الفقر وزيادة الاستثمار في الموارد لتعزيز التنمية المستدامة والتقليل من صناعة الحرب التي لا تفعل شيئا سوى القتل.

السيد لوكسين (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): إنّ عملنا في اللجنة الأولى عنصر حيوي في الطموحات الكبرى للأمم المتحدة من أجل إنهاء الحرب والحفاظ على السلام، وصون الحقوق وحماية الكرامة الإنسانية وتعزيز العدالة والتقدم الاجتماعي وتحسين مستويات المعيشة والقضاء على هذا التهديد الكاسح للطموحات الكبرى، وهو تهديد للبشرية التي نسعى إلى تحسين مستويات المعيشة فيها. ذلك التهديد الذي تشكله الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل القادرة على القضاء على أعداد كبيرة من البشرية أو كلها. لا يمكن أن ننجح في هذا إلاّ بالعمل سويا. يجب أن نصون تعددية الأطراف ونعززها بوصفها أكثر الوسائل فعالية لتحقيق الأهداف المنشودة. إن تعددية الأطراف، وتعني بكل بساطة، توحيد قوتنا والتقدم في خطواتنا وإنجاز ذلك سويا.

إن حالة الجمود التي اكتنفت تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح على مدى عقود من الزمن والتي حالت دون تحقيق أي تقدم ملموس ظهرت دلائل على زوالها. إذ أن اعتماد ١٢٢ بلدا لمعاهدة حظر الأسلحة النووية علاج لهذا الداء النووي. ففي نيسان/أبريل، اعتمدت هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة توصيات تتعلق بالتدابير العملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية. وفي حزيران/يونيه تبع ذلك اعتماد مقترحات بشأن أهداف وجدول أعمال دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح وتتويجا لذلك، اعتبرت الأمم المتحدة في تموز/يوليه الماضي اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية بعد خمسة أسابيع فقط من مفاوضات اتسمت بالتعاون والاحترام المتبادل والرغبة الجماعية الشديدة في تحقيق تقدم في نزع السلاح النووي وليس مجرد الحديث عنه.

إن أحد المبادئ الرئيسية الذي ينبغي أن ترتكز عليه مشاركتنا في هذا العمل هو أهمية التقيد بالتزاماتنا بموجب سائر معاهدات عدم الانتشار ونزع السلاح والاتفاقات المبرمة بشأن الأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل، وإضفاء الطابع العالمي عليها. وهذا أولوياتنا العليا. فالمزيد من الكلام والمزيد من المؤتمرات لا يعبر عن إحراز تقدم بل استمرار للحالة نفسها. ينبغي للمناقشات أن تفعل أكثر مما تقوض؛ زيادة المناقشات ينبغي لها أن تحقق أكثر مما حققته من قبل. إنّ الرغبة الجامحة التي كثيرا ما يتم الإعراب عنها في نزع السلاح قد أصبحت غاية في حد ذاتها. علينا عدم تسييس هذه المناقشات كي لا نصيب

العملية بالشلل ونقلل من فرصنا لتحقيق تقدم حقيقي وليس مجرد خطابات. إن بقاء البشرية ليس مسألة سياسية. وتفادي الحرب بالأسلحة النووية أمر لا يقبل المناقشة، رغم أن القدرة على حيازة تلك الأسلحة وتوافرها قد يتزايدان إلى درجة تجعل الحرب النووية أمرا حتميا. ويتطلب مبدأ العالمية أن تحظى صكوك السلام والسلامة، وهي محاولات موثقة لتحويل السيوف إلى محاريث، بالتقدير والتشجيع في البيئات الإقليمية والمحلية وفي سياقات الدول الأعضاء المختلفة والفريدة على نحو تام. إنّ البديل الوحيد، في هذا المجال، هو فناء كوكب الأرض الذي سيكون بمثابة نعش للبشرية في أعقاب العهد النووي.

وفي هذا الصدد، تتبادر للأذهان معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وهدفها النهائي هو نزع السلاح النووي العالمي. وعدم الانتشار هو مجرد الخطوة الأولى. وسيظل نزع السلاح العالمي هدفا بعيد المنال ما دام عدد الدول النووية آخذ في التزايد. من الحيوي، لتحقيق نزع السلاح، أن ينهي انتشار الأسلحة النووية الجديدة في دول جديدة وربما غير مستقرة، لأسباب ليس أقلها إمكانية انتشار هذه الأسلحة لدى جهات من غير الدول من النوع الذي نخشاه. يتعين على مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠٢٠ أن يتوصل إلى نتائج ملموسة وإلاّ فإننا نجازف برفع حجر سنمار من نظام نزع السلاح وعدم الانتشار، مما يؤدى إلى انهيار هيكل جهودنا الرامية إلى تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

إن التوترات في شبه الجزيرة الكورية، التي سببها وأطالها سلوك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المتهور والمارق، تشكل تهديدا واضحا وماثلا ليس للسلام فحسب، بل أيضا لبقاء المجتمعات والاقتصادات في ذلك الجزء من العالم، وبالتالي، للاستقرار الاقتصادي في بقية أنحاء العالم. ولذا فإن دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ بأسرع ما يمكن ليس أمرا عاجلا بل ضرورة. أما بالنسبة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فإننا نواصل الدعوة إلى استئناف الحوار، كخطوة أولى على طريق الحد من التوترات.

إنّ الفلبين، للتدليل على التزامها الثابت بتحقيق الهدف الكامل والقابل للتحقق منه والذي لا رجعة فيه، وقّعت معاهدة حظر الأسلحة النووية في اليوم الأول من فتح باب التوقيع عليها. وهذه المعاهدة تكمل هيكل نزع السلاح النووي القائم وتعززه. وإنها بنزعها الشرعية عن الأسلحة النووية على نحو لا لبس فيه والطعن في مفهوم الردع النووي، تسد الثغرة القانونية القائمة التي تحظر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والأسلحة النووية وتمهد للقضاء عليها في نهاية المطاف.

يتصادف هذا العام مع الذكرى السنوية العشرين لبدء نفاذ منطقة جنوب شرق آسيا بوصفها منطقة خالية من الأسلحة النووية. وأدعو الممثلين إلى دعم وتقديم مشروع القرار المتعلق بمعاهدة بانكوك الذي ستقوم رابطة أمم جنوب شرق آسيا بعرضه أثناء هذه الدورة.

في عالم اليوم، يجري تطوير تكنولوجيات جديدة كل دقيقة تقريبا. وعندما تستعمل هذه التكنولوجيات في صناعة الأسلحة فذلك يشكل تحديا هائلا لمجتمع نزع السلاح. ولذا يتعين على الأمم المتحدة أن تعالج هذه التحديات الناشئة من خلال وضع صكوك جديدة وأطر تضمها وأن تعمل على احتواء التهديدات التي تمثلها.

ونريد أن نذكر على وجه الخصوص العمل الهام الذي يقوم به معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح في التثقيف في مجال نزع السلاح، لا سيما فيما يتعلق بالمسائل الأمنية الناشئة المتعلقة بمنظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل وأمن الفضاء الإلكتروني. ونحث الدول الأعضاء على دعم عمله في هذا الصدد.

السيد غيرشنر (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، وأعضاء المكتب على انتخابكم، وأن أؤكد لكم كامل دعم الوفد النمساوي.

تؤيد النمسا البيان الذي أدلى به أمس المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/71/PV.2).

قبل بضعة أسابيع، عَلِم العالم أن ستانيسلاف بيتروف قد توفي في وقت سابق من هذا العام في روسيا. ونحن جميعا نشيد بهذا الرجل الشجاع وبإنجازاته الفريدة. وتلهمنا قصته اليوم بطريقتين هامتين، إذ كما كان الحال في عام ١٩٨٣، لا يزال خطر نشوب حرب نووية مدمرة تماما يقض المضاجع بصورة محزنة. ولكن بيتروف ذكرنا بأنه حتى عندما يبدو بأن لا مفر من الكارثة، فإن الوقت لا يفوت أبدا على فعل الشيء الصحيح. وعلينا أن نتعلم من حكمته وما تركه من إرث.

ويركز الاهتمام حاليا بشكل كبير، ليس فقط اهتمام الخبراء في مجال نزع السلاح والأمن الدولي، بل المجتمع الدولي بأسره، على المشكلة المتمثلة في البرامج النووية والمتعلقة بالقذائف التسيارية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وقد كانت النمسا واضحة وصريحة في إدانة الأنشطة التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في هذا الصدد، وفي دعوة بيونغ يانغ إلى تغيير مسارها. إن الأزمة تتسارع الآن نحو ذروتها. وينبغي لنا أن نتوصّل إلى حلّ سلمي يقوم على التفاوض، أو أن نواجه كارثة. ويمكن أن تكون خطة العمل الشاملة المشتركة للبرنامج النووي الإيراني مصدر إلهام لحل المشكلة الكورية. يبيّن الاتفاق مع طهران أن الدبلوماسية الدؤوبة لا تزال تحقق أفضل النتائج الممكنة، حتى عند معالجة المشاكل التي تبدو مستعصية.

وهناك استنتاجين من التطورات في كوريا الشمالية أصبحا اليوم أمرا جليا بالفعل. الأول يتعلق بالحقيقة المؤسفة المتمثلة في أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هي البلد الوحيد الذي لا يزال يجري تجارب نووية حية في القرن الحادي والعشرين. وتتفق جميع الدول الأخرى على أن هذا السلوك غير مقبول. وسيكون هذا الموقف أكثر مصداقية إذا قامت الدول التي لم تصدق أو توقع بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بالتوقيع والتصديق عليها. وباتخاذ هذه الخطوة الهامة، فإن الدول المتبقية المدرجة في المرفق ٢، ستمكّنها أخيرا من دخول حيز النفاذ. والاستنتاج الآخر الذي يمكننا استخلاصه من الوضع في كوريا الشمالية هو أن نظام عدم الانتشار النووي الدولي الحالي، مع اعتبار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية فيه، لم يتمكن للأسف، من منع ذلك البلد من الحصول على القدرة على صنع سلاح نووي. ولذلك يجب زيادة تعزيز نظام عدم الانتشار. ويمكن، بل ينبغي للآليات القائمة الرامية إلى حظر توريد المواد ذات الصلة بالانتشار، أن تعمل بشكل أفضل.

ولكن يجب ألا يقتصر تفكيرنا مليا على إيجاد وسائل أكثر فعالية لمنع البلدان من التحول إلى قوة نووية. كما ينبغي لنا أن نولي المزيد من الاهتمام للمسألة الأساسية المتمثلة في التساؤل عن السبب الذي يجعل الدولة تقرر المضي في المسار النووي في المقام الأول. وفي حالة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فإن أحد الأسباب بالتأكيد هو أن بيونغ يانغ تعتقد أنها بحاجة إلى رادع نووي من أجل أمنها. وقد شملت المناقشات الأخيرة في مجلس الأمن الحجة القائلة بأن الأسلحة النووية من شأنها الإخلال بأمن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بدلا من تعزيزه. ونحن نتفق مع هذا التقييم ونود أن نضيف أنه ينطبق على جميع الدول. واعترف المتفاوضون بشأن معاهدة عدم الانتشار بأن عدم الانتشار ونزع السلاح النووي أمران مترابطان. إن الوجود الطويل الأمد وبصورة متعمدة للأسلحة النووية، كما يتضح في برامج التحديث المكلفة والفشل في إحراز تقدم في نزع السلاح النووي، هو أحد أسباب الانتشار النووي. وما دامت الأسلحة النووية موجودة، فإن أمن جميع الدول في خطر.

وقامت الغالبية العظمى من دول العالم، بما فيها النمسا، في الآونة الأخيرة، بإيجاد طريقة للخروج من هذه المعضلة الأمنية. إن المعاهدة الجديدة لحظر الأسلحة النووية تعد إنجازا تاريخيا

تفخر النمسا بأنها ساعدت في تحقيقه. وقد اعتمدت ١٢٢ دولة المعاهدة الجديدة في تموز/يوليه. ومنذ ذلك الحين وقعت عليها الكثير من الدول بالفعل، شأنها في ذلك شأن النمسا، بل إن بعضها صدَّق عليها. وبذلك، ترفض تلك الدول الأسلحة النووية دون تحفظ. وهي تعيد التأكيد على الخيار الذي قامت في السابق عندما انضمت إلى معاهدة عدم الانتشار بوصفها دولا غير حائزة للأسلحة النووية. في ذلك الوقت، ربما شعر البعض منا – ولكن بالتأكيد ليس النمسا وبلا شك – بأن التخلي عن خيار الأسلحة النووية، يمثل تضحية من حيث الأمن الوطني. وربما تخلت عن ذلك الخيار، دون أن يخلو ذلك من بعض التردد، مقابل الوعد الذي لم يتحقق بعد بقيام الدول الحائزة للأسلحة النووية بالرد بالمثل ونزع السلاح، وفقا للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وفي غضون ذلك، توصلت الأغلبية الساحقة من الدول إلى استنتاج مفاده أنها تنعم بالأمن بدون أسلحة نووية أكثر مما ستنعم به لو كانت تمتلكها. وهذا هو السبب أيضا في أن العديد من البلدان هي دول أطراف في مناطق خالية من الأسلحة النووية أو أعلنت على الصعيد الوطني بأنها خالية من الأسلحة النووية. واستنادا إلى معرفة العواقب الإنسانية الخطيرة المترتبة عن التفجيرات النووية، فإن عددا متزايدا من الدول قد توصل إلى استنتاج مفاده أن استمرار وجود هذه الأسلحة ليس مفيدا أو مرغوبا فيه بأي شكل من الأشكال، وإنما يشكل تهديدا للأمن الوطني والجماعي، بل لبقاء البشرية، ويجب أن ينتهي. وكانت تلك الإدانة وراء قيام غالبية كبيرة من الدول بإظهار الإرادة السياسية اللازمة لحظر الأسلحة النووية من خلال معاهدة حظر الأسلحة النووية، وبذلك حظرت في نهاية المطاف، آخر وأخطر فئة من أسلحة الدمار الشامل التي لم يتم حظرها بعد. لذا فإن المعاهدة تعزز بشكل كبير معاهدة عدم الانتشار ونظام عدم الانتشار، وبذلك تسهم إسهاما كبيرا في تنفيذ المادة السادسة من المعاهدة.

ولئن كانت المعاهدة تساعد في منع الانتشار، فإنها تعتبر رائدة تماما بالنسبة لنزع السلاح النووي وخطوة رئيسية وضرورية نحو عالم خال من الأسلحة النووية. وهي تستحق وقتاً أطول مما لدينا اليوم، ولذلك سوف نعود إليها في وقت لاحق خلال المناقشة المواضيعية المكرسة.

وفي مجال نزع الأسلحة التقليدية، كانت اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد أبرز نجاح في القرن الحادي والعشرين حتى الآن. إن أوضح مؤشر على فعاليتها هو أن نصف بلدان العالم المتأثرة بالألغام قد قامت بتطهير أراضيها بشكل كامل. وللأسف، فإن الانخفاض الحاد المسجل، بعد دخول الاتفاقية حيز النفاذ، في الخسائر البشرية السنوية التي تسببها هذه الأسلحة الخبيثة والقاسية والعشوائية بوجه خاص، قد توقف في الآونة الأخيرة، بسبب تجدد استخدام الألغام المضادة للأفراد، لا سيما من جانب الجهات الفاعلة من غير الدول. ولا يزال الكثير من الناس، ومعظمهم من المدنيين الأبرياء والنساء والأطفال، يقعون ضحية لهذه الألغام، كما شهدنا مؤخرا في العراق وميانمار وسورية.

وقد وافق المؤتمر الاستعراضي للاتفاقية لعام ٢٠١٤ الذي عقد في مابوتو، على هدف تخليص العالم من هذه الأسلحة بحلول عام ٢٠٢٥. وعلى الرغم من أن الهدف طموح، فإنه قابل للتحقيق بالتأكيد، ولكن هناك حاجة إلى مزيد من التقدم على صعيد التنفيذ الوطني وفي مجال إضفاء الطابع العالمي. وتود النمسا الاستفادة من رئاستها الحالية للاتفاقية، ولا سيما الاجتماع المقبل للدول الأطراف سيعقد بفيينا في كانون الأول/ديسمبر، من أجل توليد زخم قوي لتعزيز عملنا المشترك في إطار الاتفاقية لتحقيق هدفنا المشترك المتمثل في إيجاد عالم خال من الألغام المضادة للأفراد.

ونظرا لضيق الوقت، سأتخطَّى جزء من بياني الذي سيتاح قريباً بكامله في شكل إلكتروني. وفي الختام، أود مرة أخرى

أن أؤكد لكم، سيدتي الرئيسة، كامل دعم الوفد النمساوي، وأتمنى لكم النجاح. ونحن نتطلع، في ظل قيادتكم المقتدرة، إلى المشاركة في مناقشات ذات صلة على مدى الأسابيع القليلة القادمة، تفضي إلى اعتماد مشاريع قرارات هامة من جانب الجمعية العامة في الجلسة العامة.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ممثل النمسا على الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئيسة وأعضاء مكتب اللجنة الأولى الآخرين. وأود أن أذكر الوفود بالتكرم بقصر مدة مداخلاتهم على ثماني دقائق حينما تتكلم بصفتها الوطنية.

السيدة بيرد (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): فيما تبدأ اللجنة الأولى أعمالها، يجدر التدبر في العمل الذي نحاول إنجازه في هذا المنتدى. ويتمثل هدفنا المشترك في بناء عالم يمكن أن يعيش فيه الناس في سلام وأمن ورخاء. وتلوح في الأفق أخطار على ذلك الهدف. فبرامج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية غير القانوني لتطوير الأسلحة النووية والصواريخ الباليستية يمثل تهديدا خطيرا ومتزايدا للأمن العالمي. وهو يشكل تحديا مباشرا للهيكل القائم لنزع السلاح ومنع الانتشار ولسلطة مجلس الأمن على السواء. كما يؤدي تزايد التوترات في أجزاء العالم الأخرى، بما في ذلك الشرق الأوسط، وغيرها من التحديات، مثل آفة الإرهاب، إلى استمرار انعدام الأمن العالمي. وفي الوقت نفسه، نخاطر أيضا بتزايد الاستقطاب المتعدد الأطراف الناجم من نفاد الصبر بسبب تباطؤ وتيرة نزع السلاح وعدم الاتفاق على أفضل كيفية لتحقيق بناء عالم خال من الأسلحة النووية. وعلينا حاليا أكثر من أي وقت مضى أن نبقى على التزام باتخاذ نهج تعاوني وتضامني نحو إنجاز تلك المهمة. ويجب أن نهتدي إلى طرق عملية لتعزيز الأمن وردع أي سلوك مثل سلوك كوريا الشمالية.

إن خطة العمل الشاملة المشترك اتفاق تاريخي تؤيده أستراليا. وسنشعر بالقلق حيال أي انهيار للآلية، ولا سيما نظرا لعدم وجود أي بديل عملي. ولا تزال أستراليا تناشد إيران وجميع الأطراف في خطة العمل الشاملة المشتركة مواصلة تنفيذ الخطة والالتزام بأحكامها.

ونؤمن إيمانا جازما بأنه من أجل الدفع قدما بنزع السلاح النووي وتعزيز الأمن علينا أن نواصل تقديم الدعم القوي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، باعتبارها الركن الأساسي لجهود المجتمع الدولي لتحقيق منع الانتشار على المدى الطويل. ونشارك هدف إقامة عالم خال من الأسلحة النووية، ولكن مجرد إعلان عدم قانونية هذه الأسلحة بدون موافقة الدول الحائزة لها لن يقربنا من تحقيق تلك الغاية. ويجب أن نجدد سعينا لإرساء لبنات البناء الضرورية لنزع السلاح النووي، بما في ذلك بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ والتفاوض على فرض حظر ملزم قانونا ويمكن التحقق منه بفعالية على انتاج المواد الانشطارية؛ وإحراز تقدم في مجال التحقق النووي، بما في ذلك خلال الاجتماع المقبل لفريق الخبراء الحكوميين، الذي نأمل أن ننضم إليه. ونرحب بالذكرى السنوية الثلاثين لمعاهدة منطقة جنوب المحيط الهادئ الخالية من الأسلحة النووية، معاهدة راروتونغا، وأيضا نشجع على بذل جهود تعاونية إقليمية أخرى لنزع السلاح.

ولا تزال أستراليا تمنح أولوية كبيرة للنهوض بنزع السلاح التقليدي. ونجدد التأكيد على التزامنا بإضفاء الطابع العالمي على معاهدة تجارة الأسلحة وبتنفيذ المعاهدة، لا سيما في منطقتنا آسيا والمحيط الهادئ. وتضطلع معاهدة تجارة الأسلحة بدور بالغ الأهمية في دعم المصالح الأمنية الوطنية الرئيسية. فهي تتصدى لمجموعة من التحديات العالمية، من منع نشوب النزاعات والفظائع إلى دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ونود أن نرحب بالجميع في مناسبتنا المقامة في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر لإطلاق المنشور بالمتعلق بالفوائد الواسعة النطاق لمعاهدة تجارة الأسلحة. ولا تزال أستراليا تشعر بالقلق حيال الآثار الطويلة الأمد الناجمة عن استخدام الألغام الأرضية والذخائر العنقودية

والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. ونناشد الدول اتخاذ جميع التدابير الممكنة للتخفيف من المعاناة الناجمة من أسلحة الألغام الأرضية والذخائر العنقودية، فضلا عن التصدي للمشكلة الواسعة النطاق المتعلقة بالمتفجرات من مخلفات الحرب، التي تبقى لفترة طويلة بعد وقف النزاعات. ونأمل أن تؤيد الدول الأعضاء مشروع قرار هذا اليوم بشأن الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، الذي قدمته أفغانستان وأستراليا وفرنسا.

ولا يزال يساور أستراليا القلق العميق حيال استخدام الأسلحة الكيميائية مجددا، ولا سيما إذ نحتفل بالذكرى السنوية العشرين لبدء نفاذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية وتشكيل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وندعو المجتمع الدولي إلى الالتزام بالقاعدة الراسخة لمكافحة استخدام تلك الأسلحة وإلى إبداء العزم على إخضاع منتهكي القاعدة للمساءلة، وبخاصة في سوريا. ومع أن أستراليا أعربت عن أسفها لعدم الخروج بنتائج توافقية في المؤتمر الاستعراضي للدول الأعضاء في الاتفاقية لعام ٢٠١٦، فإننا لا نزال ملتزمين بتعزيز أحكام الاتفاقية.

وترحب أستراليا باستمرار وزيادة الاهتمام بالفضاء وبأمن الفضاء الإلكتروني. وتتيح الذكرى السنوية الخمسون لمعاهدة الفضاء الخارجي التي يحتفل بها هذا العام فرصة للتدبر في أهمية الفضاء لرخائنا وتنميتنا. وفي هذا العام للذكرى السنوية، أعلنت أستراليا التزامها بإطلاق وكالة مخصصة للفضاء لضمان أن تكون لدينا خطة استراتيجية طويل الأمد لأنشطتنا المتصلة بالفضاء الخارجي. ونؤكد التزامنا بالتشجيع على إيجاد إطار دولي يكفل الاستقرار في مجال الفضاء الإليكتروني، استنادا إلى تطبيق القانون الدولي القائم، والقواعد الطوعية المتفق عليها للسلوك المسؤول للدول، وتدابير بناء الثقة. ومن دواعي الأسف أن فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ لم يتمكن من التوصل إلى توافق للآراء على تقريره. وسنواصل تعزيز التفاهمات المشتركة الواردة في تقارير الفريق السابقة، استرشادا باستراتيجيتنا الدولية الأولى للعمل في المجال الإليكتروني.

ولئن كانت آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح قد عانت على مدى الأعوام، فقد أثلجت صدرنا نتائج هذا العام التوافقية التي تحققت في هيئة نزع السلاح، مما كسر جمودا استمر عقدين من الزمان تقريبا. وهذا، بالترافق مع النتائج التوافقية للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بدورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح، يبعث فينا الأمل بأن تحتشد الدول الأعضاء معا وتحقق نتائج ملموسة في مصالحنا المشتركة.

ولا تزال أستراليا ملتزمة بالاضطلاع بدورها وهي مصممة على العمل بصورة بناءة وتضامنية لتحقيق الهدف المشترك المتمثل في النهوض بالأمن والاستقرار العالميين من خلال أعمال هذه اللجنة الهامة.

السيد موريخون باثمينيو (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم. ويمكنكم أن تعولوا على دعم وفد بلدي في أعمالكم على رأس اللجنة الأولى.

إن هذا العام يمثل نقطة تحول في السعي لبناء عالم خال من الأسلحة النووية وفي ميدان نزع السلاح عموما. وفي ٧ تموز/يوليه، فإن المؤتمر الذي عقدته الجمعية العامة للتفاوض بشأن صك ملزم قانونا لحظر الأسلحة النووية اعتمد معاهدة حظر الأسلحة النووية، بتأييد ١٢٢ دولة. وأخيرا، فإن هذه الأسلحة، التي تمثل أخطارا معترفا بها وجسيمة على البشرية حظرت بموجب صك دولي عالمي خلال عملية، على نحو ما قيل في عدة مناسبات، حققت الديمقراطية في مجال نزع السلاح ونزع السلاح النووي على وجه الخصوص. ووقع رئيس جمهورية إكوادور، لينين مورينو غارسيز، على المعاهدة في ٢٠ أيلول/سبتمبر. ونناشد جميع الدول، بما في ذلك الدول الحائزة

للأسلحة النووية وحلفاؤها، التوقيع على المعاهدة في أقرب وقت ممكن، ومن ثم الوفاء الكامل بالتزامها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وخلال المناقشة المواضيعية قدم وفد إكوادور آراءه بشأن المسائل المختلفة المدرجة في جدول أعمال اللجنة الأولى. واليوم، لو سمحتم، أود أن أتناول بإيجاز نزع السلاح وأهميته المستمرة لمنظمتنا. ومنذ إنشاء الأمم المتحدة وإذ خرجنا من أهوال الحرب العالمية الثانية، ما فتئ نزع السلاح ضمن أعلى أولويات المنظمة. فالقرار الأول الذي اتخذته الجمعية العامة (القرار ١/١) قدمه سفير إكوادور هوميرو فيتيري لافونتيه، الذي كان مقرر اللجنة الأولى في ذلك الوقت. ودعا القرار إلى إزالة جميع ترسانات الأسلحة الذرية الوطنية وجميع الأسلحة الرئيسية التي يمكن أن تسبب الدمار الشامل.

وتكلم الأمين العام الأسبق يوثانت عن ثلاث متلازمات باعتبارها أولويات الأمم المتحدة ــ نزع السلاح والتنمية وإنهاء الاستعمار. وفي دورة الجمعية العامة الاستثنائية العاشرة، وكرست الدورة الأولى لنزع السلاح، أكدت الجمعية مجددا على الدور المحوري الذي تضطلع به الأمم المتحدة في جهود نزع السلاح وأنشأت آليات لذلك الغرض. ويشعر كثيرون اليوم بالإحباط لأنه لم ينجز المزيد من العمل في ذلك الصدد، بالنظر إلى أننا لا نزال بعيدين عن تحقيق نزع السلاح العام والكامل والفعال والخاضع للرقابة الدولية، بالرغم من إحراز تقدم هام. ولكن ينبغي ألا يؤدي ذلك الإحباط بأي حال من الأحوال إلى تغاضينا عن أهمية ومحورية جهود نزع السلام المبذولة في الأمم المتحدة. وعلينا أن نضاعف جهودنا لبلوغ أهداف التنمية المستدامة في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وعلينا أيضا أن نضاعف جهودنا للنهوض بأهداف نزع السلاح.

وعلى جميع الدول أن تتحد بشكل حاسم لمكافحة تغير المناخ، مثلما يجب أن نتحد لتعزيز نزع السلاح. يجب أن نحمي محيطاتنا ومواردها البيولوجية لضمان بقاء البشرية. ويجب أن نعمل دائما على ترسيخ المكاسب التي حققناها في مجال نزع السلاح مع إحراز مزيد من التقدم في هذا المجال من أجل بقائنا ذاته. يجب أن يكون نزع السلاح دائما في صميم الجهود التي تبذلها هذه المنظمة، لأنه جزء من الحمض الخلوي الأساسي للأمم المتحدة. ولذلك، يجب أن نتجاهل النداءات التي نسمعها من وقت لآخر من أجل تنحية جهود نزع السلاح جانباً لصالح جهود أخرى يُفترض أنها أكثر إنتاجية. وهذا يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة الذي يعطي الجمعية دوراً محدداً بدقة في مجال نزع السلاح وتنظيم التسلح. كما أنه يتعارض مع توقعات الدول التي تأسست المنظمة باسمها.

وعليه، تؤكد إكوادور مجددا دعمها الثابت لتعددية الأطراف باعتبارها المبدأ الموجه في مجالات نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. وبالتالي، فإننا نشعر بالامتنان البالغ لاعتماد التوصيات بشأن أهداف وبرنامج عمل الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح بتوافق الآراء داخل الفريق العامل المفتوح العضوية بشأن المضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف. ونأمل أن تشهد الأشهر القادمة مواصلة المشاورات بين جميع الدول بهدف تحديد موعد لعقد الدورة الاستثنائية، وهو أمر تمس الحاجة إليه في هذه الأوقات.

وأختتم بياني بإشارة موجزة إلى الحالة الراهنة حيث أشار الأمين العام في بيانه الأخير أمام الجمعية العامة (انظر A/72/PV.3) إلى أن المخاوف التي تسود العالم اليوم بشأن الأسلحة النووية عند أعلى مستوى منذ نهاية الحرب الباردة. ودستور إكوادور يدين استحداث الدول للأسلحة النووية وحيازتها واستخدامها أو التهديد باستخدامها. ولذلك، أدانت حكومة بلادي بشدة التجارب النووية الأخيرة وتشجب تماما حيازة الأسلحة النووية من جانب أي طرف. وفي رأينا، لا يوجد حائزون للأسلحة

النووية خيرون وأشرار، مسؤولون وغير مسؤولين – نحن نرفض وجودها ذاته.

ولكن لا بد لنا أيضا أن نعرب عن أسفنا لأننا، قبل أسبوعين في قاعة الجمعية العامة، التي ينبغي أن تكون مكرسة لتعزيز السلام، سمعنا تهديدات ضمنية بالتدمير التام لبلدان كاملة بالأسلحة النووية. وكان ذلك انتهاكا لحظر الميثاق للتهديد باستخدام القوة. وندعو بقوة لوقف هذه التهديدات، التي تصدر عن أي طرف، فوراً لصالح السلام العالمي. ولذلك، فإن مهمتنا في الهيئة باتت أكثر إلحاحاً.

السيد غابريلس (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا أن أهنئ الرئيس وأعضاء المكتب على توليهم مهام عملهم. ويمكنهم أن يعولوا على الدعم الكامل لوفد هولندا. وبالإضافة إلى البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/72/PV.2)، أود أن أدلي بالملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

وكما قال رئيس وزراء هولندا قبل بضعة أسابيع في الجمعية العامة،

> ”لكل عصر ولكل عقد مشاكله الكبيرة والصغيرة. إن المشاكل التي نواجهها الآن تبدو عظيمة... ولكن إذا تبنينا منظوراً طويل الأجل... فإن هناك أسباباً تدعو إلى التفاؤل.“ (A/72/PV.8، صفحة ١٨)

لقد بات العالم اليوم أكثر تعقدا، وتعددت الجهات الفاعلة، مع تطورات تكنولوجية كثيرا ما تتجاوز حدود خيالنا. وهذا التعقد يتيح فرصاً، مثل مشاركة أصحاب المصلحة على نطاق أوسع، وتقنيات الربط والتواصل وتحسين الحياة، ولكننا نرى أيضا تزايد التوترات في أجزاء كثيرة من العالم. ولا غنى عن جهود نزع السلاح وعدم الانتشار للحد من التوترات. فهي لا تعالج الأسباب الجذرية فحسب، بل تولد الثقة أيضاً، الأمر الذي يقلل من التوترات بحد ذاته.

وبالنظر إلى الأحداث الأخيرة، فإن الحاجة إلى جهود نزع السلاح وعدم الانتشار تبدو جلية. وقد حمل لنا الشهر الماضي تذكرة صارخة تمثلت في التجربة النووية السادسة التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ٣ أيلول/سبتمبر. وسبق تلك التجربة وتلاها تجارب متعددة لقذائف تسيارية. وهولندا تدين هذا السلوك الاستفزازي من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأقوى العبارات الممكنة. فهذه الأعمال تؤدي إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة، وتشكل تهديدا للسلام والأمن الإقليميين والعالميين، وبالتالي ينبغي أن تتوقف على الفور. وينبغي لهذا النظام الامتثال الكامل لالتزاماته الدولية، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. إضافة إلى ذلك، يتعين على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تعود إلى الامتثال لالتزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والضمانات الدولية للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأن توقع وتصدق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وهولندا تلتزم التزاما كاملا بهدف إيجاد عالم يتم فيه إزالة الأسلحة النووية بصورة دائمة ولا رجعة عنها. ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين. ويتطلب تنفيذها بالكامل جهوداً نشطة ومشتركة؛ وهي الأساس القانوني للالتزامات المشتركة في مجال نزع السلاح، بما في ذلك الالتزام بعالم خال من الأسلحة النووية. وقد نختلف بشأن كيفية التوصل إلى ذلك، ولكن من الأهمية بمكان أن نستمر في التركيز على هدفنا النهائي، الذي نتشاطره جميعا.

وخطة العمل الشاملة المشتركة تعزز صلاحية نظام عدم الانتشار القائم على القواعد الذي أنشأته معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. كما تؤكد قيمة الدبلوماسية النووية المتعددة الأطراف. وترحب هولندا بالتنفيذ الجاري للاتفاق، وتدعو الأطراف كافة إلى مواصلة التقيد بالتزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة.

وفيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية، فقد خلصت آلية التحقيق المشتركة التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة في تقريرها الثالث (انظر S/2016/738) إلى أن النظام السوري مسؤول عن استخدام الأسلحة الكيميائية في اثنتين من الحالات التي تم التحقيق فيها. ونؤكد مجددا أنه يجب إخضاع المسؤولين عن تلك الجرائم للمساءلة. ونشدد على أهمية عمل الآلية المشتركة ونؤيد بقوة تمديد ولايتها لمدة سنة أخرى، وبالتالي توجيه رسالة قوية ضد الإفلات من العقاب. وهولندا تدعو سوريا إلى الامتثال الكامل لجميع التزاماتها بموجب اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، والتعاون الكامل مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وإلى توخي الشفافية التامة بشأن كامل نطاق برنامجها للأسلحة الكيميائية.

إن النقاش الدولي بشأن الموضوع المعقد لنظم الأسلحة ذاتية التشغيل متعدد الأوجه. بيد أنه حيوي الأهمية للأمن العالمي في المستقبل. لذلك، فإننا نأسف لإلغاء الاجتماع الأول لفريق الخبراء الحكوميين بموجب اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر. وهذه المناقشة ينبغي ألا تواجه المزيد من التأخير. ولذلك، ندعو جميع أصحاب المصلحة إلى المشاركة بنشاط في الاجتماع القادم لفريق الخبراء الحكوميين الذي سيعقد في تشرين الثاني/نوفمبر.

ولدينا اعتقاد راسخ بأننا يمكن أن نجعل الذخائر العنقودية شيئاً من الماضي. لقد روعنا أن نعلم أن عدد الضحايا من الذخائر العنقودية بلغ أكثر من الضعف في عام ٢٠١٦، مقارنة بعام ٢٠١٥. وما فتئت هولندا تدين أي استخدام للذخائر العنقودية من جانب أي طرف.

وتلتزم هولندا التزاما كاملا بهدفنا المشترك المتمثل في عالم خال من الألغام في عام ٢٠٢٥. إنه تحدٍ كبير؛ ولا بد من تكثيف جهودنا لأن عدد ضحايا الألغام الأرضية – بما في ذلك الأجهزة المرتجلة – في ازدياد، إلى جانب ما تواجهه منطقة الشرق الأوسط من تحديات التلوث الشديد الذي تسبب فيه تنظيم الدولة الإسلامية (داعش). ونحن ندعم اتفاقية حظر استعمال وتكدبس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. ومن ثم، فإن مشاركتنا النشطة في آلية هذه الاتفاقية تتخذ نهجاً إفرادياً، على وجه الخصوص. ولدى هولندا برنامج متعدد السنوات تزيد قيمته على ٥٠ مليون يورو لدعم الإجراءات المتعلقة بالألغام في ١٣ بلدا.

وفيما يتعلق بمعاهدة تجارة الأسلحة، هناك تحديان هامان: التنفيذ الفعال للمعاهدة من جانب الدول الأطراف وتحقيق عالميتها. وبغية زيادة سرعة وجودة تنفيذ المعاهدة، ساهمت هولندا مؤخرا في الصندوق الاستئماني الطوعي للمعاهدة. وما فتئت تلتزم بنجاح المعاهدة، وتعتز بمشاركتها مقعداً في لجنة إدارة المعاهدة مع السويد.

تعتبر شبكة الإنترنت تقنية أساسية تحفز إمكانيات الابتكار والنمو الاقتصادي وإنفاذ حقوقنا الإنسانية. غير أن الفضاء الإلكتروني يستخدم أيضا من جانب الدول والجهات الفاعلة من غير الدول على السواء لتهديد الأمن الدولي. وهذا التطور يثير القلق. وللتخفيف من خطر التصعيد، تشجع هولندا انطباق القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة في مجمله، وترحب بوضع معايير إضافية للسلوك التطوعي. وعدم تمكن فريق الخبراء الحكوميين من التوصل إلى اتفاق، لا سيما بشأن كيفية انطباق القانون الدولي في الفضاء الإلكتروني، أمر يدعو إلى الأسف. وهولندا تحث جميع الدول على أن تكون بناءة وأن تمضي بهذه المناقشات قدماً.

إن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي مشكلة حادة تتطلب حلا سريعا، مع تزايد عدد الجهات الناشطة في الفضاء الخارجي. وعلى المدى الطويل، قد تكون هناك مزايا في

معاهدة بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، ولأن التفاوض بشأن معاهدة يستغرق وقتا، ينبغي لنا في غضون ذلك النظر في المبادئ التوجيهية الطوعية التي يمكن تنفيذها على الفور.

وينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يؤدي دورا محوريا في مناقشات نزع السلاح المختلفة، التي أوجزت الكثير منها للتو. وإننا نرحب بالمناقشات الموضوعية التي أجريت مؤخراً في إطار الفريق العامل بشأن المضي قدما في بنود جدول الأعمال الأساسية لتلك الهيئة، ولكن ما زال هناك الكثير مما ينبغي القيام به. ونحن بحاجة ملحة إلى تكثيف جهودنا في مجال نزع السلاح. والسياق الأمني الحالي لا يمكن أن يكون ذريعة للوقوف مكتوفي الأيدي.

بل على العكس من ذلك، ينبغي أن يواصل تشجيعنا على بذل المزيد من الجهد، باستخدام نهج تدريجي.

وأخيرا، ولكن بالتأكيد ليس آخرا، فإن التمويل المستدام هو مفتاح التنفيذ السليم للاتفاقيات المختلفة وإضفاء الطابع العالمي عليها. ويساور هولندا قلق بالغ إزاء الاضطرابات المالية للاتفاقيات، الناجمة أساسا عن المتأخرات الهيكلية لعدد من البلدان. بل إنها أدت إلى إلغاء العديد من اجتماعات هذا العام أو اختصارها. على الرغم من احتمال وجود بعض الضوء في نهاية النفق، فإننا لم نحقق مبتغانا بعد. إن الشفافية خطوة أولى هامة، ونحن سعداء بالجهود المبذولة في هذا الصدد. ولذلك، سنواصل العمل مع الشركاء بشأن التدابير ذات الصلة. وأخيرا، ندعو جميع الدول التي لا تزال عليها مستحقات غير مسددة إلى الوفاء بمسؤولياتها المالية على وجه السرعة.

وكما قلت في بداية بياني، فإن المشاكل التي نواجهها مشاكل كبيرة. فلنعمل معا من أجل التصدي لتحديات اليوم حتى يتسنى لنا التطلع إلى مستقبل أكثر أمانا للجميع. ونحن حريصون على اتخاذ خطوات ملموسة نحو عالم أكثر أمانا، ونتطلع إلى التعاون معكم جميعا خلال دورة اللجنة الأولى.

السيدة نغوين (فييت نام) (تكلمت بالإنكليزية): أهنئكم، سيدتي نائبة الرئيس، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم، وأؤكد لكم دعم وفد بلدي الكامل.

ما أود أن أشكر وكيلة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة إيزومي ناكاميتسو، ومكتب شؤون نزع السلاح على جهودهما الدؤوبة من أجل النهوض بنزع السلاح وعدم الانتشار.

ويؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا إندونيسيا، باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وتايلند، بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا (انظر A/C.1/72/PV.2).

لا يزال عالمنا يواجه تهديدات شديدة من جراء النزاعات المطوّلة، والتطرف العنيف والإرهاب، وسباق التسلح وانتشار أسلحة الدمار الشامل، لا سيما الأسلحة النووية والأسلحة الكيميائية. وقد أصبح خطر اندلاع حرب نووية واضحا أكثر من أي وقت مضى. وإزاء تلك الخلفية، ينبغي للجنة الأولى أن تضطلع بالمهمة الهامة المتمثلة في المضي قدما بجدول الأعمال العالمي لعدم الانتشار ونزع السلاح. وللقيام بذلك، من الأهمية بمكان أن ندعم تعددية الأطراف باعتبارها المبدأ الأساسي للمفاوضات؛ والنهج الفعال الوحيد الفعال والقائم على القواعد، وفقا للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة؛ والأداة الأنجع لبناء الثقة فيما بين البلدان.

إننا نؤمن إيمانا راسخا بأن معالجة انتشار أسلحة الدمار الشامل يجب أن تقترن بإحراز تقدم ملموس في مجال نزع أسلحة الدمار الشامل، لا سيما من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، نؤيد بقوة الجهود الدولية لبلوغ ذلك الهدف النبيل، ولا سيما الاعتماد التاريخي لمعاهدة حظر الأسلحة النووية، التي تفتخر فييت نام بأنها طرف من الأطراف الموقعة عليها. ونود أن ننضم صوتنا إلى أصوات الآخرين في

دعوة الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى المشاركة بشكل استباقي في تلك العملية.

ونرحب بعقد المؤتمر العاشر المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية مؤخرا، وباليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية. كما نشدد على الحاجة إلى تشجيع المناقشات الموضوعية بشأن العواقب الإنسانية للأسلحة النووية في كل خطة من خطط نزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

وبينما نعالج هذه المسائل، يجب أيضا أن نراعي الحقوق المشروعة في الاستخدام السلمي للمواد والتكنولوجيات والمعدات الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن نعزز التعاون الإقليمي والدولي من أجل مساعدة الدول على تنفيذ واجباتها والتزاماتها المتعلقة بعدم الانتشار، ووضع الاستراتيجيات الفعالة لمكافحة الأنواع الجديدة من الجريمة ومنع الجهات الفاعلة من غير الدول من الحصول على هذه الأسلحة أو استخدامها.

ونشدد على أهمية إقامة مناطق إقليمية خالية من الأسلحة النووية بالنسبة للنظام العالمي القائم لعدم الانتشار، وندعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى التعجيل بالتوقيع والتصديق على البروتوكولات المعنية لمعاهدة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا. وهذا العام، ستقدم رابطة أمم جنوب شرق آسيا مشروع القرار نصف السنوي بشأن معاهدة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا. وتأمل الرابطة أن تحظى بالدعم القيم من الدول الأعضاء في ذلك الصدد.

وتعرب فييت نام عن قلقها إزاء الخطر الناجم عن الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية. وإذ نقر بحقوق الدول في تصنيع الأسلحة التقليدية والاتجار بها والإبقاء عليها للدفاع عن النفس على الصعيد الوطني، فإننا ننفذ تماما التزاماتنا بموجب اتفاقات التعاون الدولي، بما في ذلك تقديم تقرير سنوي عن واردات وصادرات الأسلحة إلى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. ونؤيد التنفيذ الفعال لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

وفيما يتعلق بمعاهدة تجارة الأسلحة، نعتقد أنها ينبغي أن توازن بين السلم الدولي والحق المشروع للدول في الدفاع عن النفس وعدم التعرض للمعاملة السيئة جراء المناورات سياسية.

وباعتبار فييت نام بلدا عانى كثيرا من الذخائر العنقودية وغيرها من الذخائر غير المنفجرة التي خلفتها الحروب التي طال أمدها، فإنها تنفذ بفعالية خطة العمل الوطنية لمكافحة الألغام لديها للفترة ٢٠١٠-٢٠٢٥، التي تتناول إزالة الألغام ومساعدة الضحايا. ونحن نؤيد الأهداف الإنسانية للآليات الدولية ذات الصلة لمساعدة البلدان المتضررة على معالجة آثار الحرب، بما في ذلك اتفاقية الذخائر العنقودية واتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. ونحن نشكر جميع الشركاء الدوليين الذين قدموا لنا دعما قيما، وندعو الدول القادرة على ذلك إلى الانضمام إلينا في هذا المسعى الإنساني.

ونؤيد زيادة تحسين وتعزيز آلية نزع السلاح، لا سيما تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح وهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح بغية التفاوض بشأن المسائل الرئيسية المتعلقة بنزع الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، فضلا عن أمن الفضاء الإلكتروني وأمن الفضاء الخارجي. ونلاحظ بارتياح أن هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح، ولأول مرة منذ عام ١٩٩٩، اعتمدت بتوافق الآراء تقرير الفريق العامل الثاني، بتوصيات موضوعية بشأن تدابير بناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية (انظر A/72/42، المرفق). ونرحب أيضا بالنتائج المتفق عليها في الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع

السلاح بعد عقدين من الجمود، ونتطلع إلى التعجيل بعقد اجتماعاتها.

وقد دأبت فييت نام على اتباع سياسة للدعوة إلى نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية الكاملين، مع إيلاء الأولوية القصوى للأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. إن فييت نام طرف في جميع المعاهدات الرئيسية لنزع أسلحة الدمار الشامل وعدم الانتشار وتمتثل امتثالا كاملا لالتزاماتها بموجبها. ونتعاون تعاونا فعالا مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وغيرها من الشركاء الدوليين لضمان الأمان والأمن النوويين. كما تنفذ بصورة جدية قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القراران ١٥٤٠ (٢٠٠٤) ٢٣٢٥ (٢٠١٦)، ونشارك بنشاط في المبادرات المتصلة بها.

وفي الختام، أود أن أشدد على أنه بمقدورنا أن نحرز تقدما موضوعيا وملموسا في جدول أعمال نزع السلاح وعدم الانتشار بحسن نية وتعاون موثوق وعمل جماعي مسؤول. لقد حان الوقت لكي نفي بالتزاماتنا ونسعى معا إلى بناء عالم خال من جميع أسلحة الدمار الشامل.

السيد هاتريم (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): إن المشهد الأمني العالمي صعب ولا يمكن التنبؤ به. فالقواعد الأساسية تتعرض للضغط. ويساورنا بالغ القلق إزاء عدم حماية المدنيين في حالات النزاع بصورة كافية، وتدمير الهياكل الأساسية الحيوية مثل المساكن والمدارس والمستشفيات. ونشهد اليوم استخدام أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. والهيكل العالمي لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار يواجه التحديات.

وتلتزم النرويج التزاما تاما بالهدف المتمثل في الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. ولتحقيق ذلك، يجب أن نعزز الثقة اللازمة للقيام بتخفيضات للترسانات النووية في المستقبل على نحو متوازن ومتبادل، لا رجعة فيه ويمكن التحقق منه. وسيمكننا ذلك من تحقيق وإدامة عالم خال من الأسلحة النووية، ينظمه إطار قانوني. وهذا هدف طويل الأجل، والنجاح سيرتهن بالمشاركة الفعالة والتعاون الفعالين من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها. وسيتطلب تحقيق الإزالة التامة للأسلحة النووية المثابرة والواقعية والصبر. ولذلك السبب، فإن النرويج لن توقع على معاهدة حظر الأسلحة النووية، وتؤيد بقوة بيان منظمة حلف شمال الأطلسي الصادر في ٢٠ أيلول/سبتمبر.

ويجب علينا الالتزام بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وزيادة تعزيز المعاهدة. وعلينا أن نوحد اتفاقات نزع السلاح القائمة، مثل المعاهدة المعقودة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن اتخاذ تدابير لمواصلة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها والمعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية بشأن إزالة قذائفهما النووية المتوسطة والأقصر مدى. ونحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على السعي لإجراء المزيد من التخفيضات في جميع فئات الأسلحة النووية.

ويمكن لأدوات التحقق الموثوقة أن تكفل الضمانات الضروري للوفاء بالتزامات نزع السلاح ويمكنها أن تساعد على بناء الثقة اللازمة لإجراء تخفيضات جديدة وأكثر عمقا. وسيظل التحقق من نزع السلاح النووي إحدى أولويات النرويج.

ولا تزال النرويج ملتزمة بزيادة تقليص دور الأسلحة النووية وأهميتها في جميع المفاهيم والمذاهب والسياسات العسكرية والأمنية – بطرق تؤدي إلى تعزيز الاستقرار والأمن الدوليين. وتؤيد النرويج تأييدا تاما اتخاذ نهج مستند إلى الوقائع نحو الآثار الإنسانية للأسلحة النووية.

وتدعو النرويج بشكل عاجل إلى بدء النفاذ السريع لمعاهدة الحظر الشامل للتجاب النووية. وتقوم حاجة عاجلة إلى التفاوض بشأن عقد معاهدة لوقف انتاج المواد الانشطارية

وإبرام هذه المعاهدة، التي يمكنها أن تشمل أيضا نهجا تدريجيا نحو إزالة المخزونات القائمة.

وسيتطلب تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية إنشاء نظام قوي وموثوق لمنع الانتشار. وذلك يعني وضع أعلى معايير ممكنه لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وللأمن النووي. وتركز النرويج تركيزا خاصا على الإقلال إلى أدنى حد من استخدام اليورانيوم العالي التخصيب في القطاع المدني وفي نهاية المطاف القضاء على هذا الاستخدام. ونحن على اقتناع بأن هذا سيسهل الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية.

وتشكل عمليات التجارب النووية والباليستية المؤسفة التي أجرتها مؤخرا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تهديدا لجدول أعمال منع الانتشار وللسلام والأمن الدوليين. ومن الواضح أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تتسبب في تقويض آفاق نزع السلاح النووي. ونناشد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية اتخاذ الخطوات اللازمة لتيسير التوصل إلى حل دبلوماسي لهذه الأزمة.

وتدل خطة العمل الشاملة المشتركة على أن بالإمكان تحقيق نتائج هامة من خلال الدبلوماسية، حتى حينما تكون نقطة الانطلاق صعبة. ومن الضروري أن تفي جميع الأطراف بالتزاماتها وتعهداتها وأن تمتنع عن اتخاذ أي إجراء يؤدي إلى تقويض سلامة خطة العمل الشاملة المشتركة.

وبعد مرور عشرين عاما على بدء نفاذ اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، فإن من دواعي الأسف أننا نشهد استمرار استخدام الأسلحة الكيميائية على يد الحكومة السورية والإرهابين. فعلينا أن نتصدى لهذه المسألة على سبيل الإلحاح. ولا بد من إخضاع الجناة للمسألة. وفي الوقت نفسه، نشيد باستكمال التحقق من تدمير برنامج روسيا للأسلحة الكيميائية. فهذه مرحلة هامة في تاريخ الاتفاقية.

وشعرت النرويج بخيبة الأمل من نتائج المؤتمر الاستعراضي الثامن للدول الأطراف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة. ونأمل وننتظر أن يمكننا اجتماع الدول الأطراف المقبل من تحسين الاستعداد لحالات تفشي الأمراض المشبوه، ومعالجة التطورات الهامة في علوم الحياة والنظر في التحديات الناشئة. إن مصداقية اتفاقية الأسلحة البيولوجية على المحك.

وأود أن أؤكد مجددا على التزام النرويج بالاستخدام السلمي للفضاء الخارجي. فالنرويج تسعى للاشتراك في المحافل العالمية مثل لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. وعلاوة على ذلك، نرى أن بوسع مداولات مؤتمر نزع السلاح بشأن هذ المسألة أن تكون مفيدة.

ولا تزال أعمال العنف المسلح التي ترتكب باستخدام الأسلحة التقليدية تشكل تهديدا للسلام والأمن والأمن البشري والتنمية. ويصادف هذا العام الذكرى السنوية العشرين لاعتماد اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. وخلال الأعوام الـ ٢٠ الماضية، تم تدمير ٥١ مليونا من الألغام الأرضية وأُنقذت أرواح عدد لا يحصى من المدنيين. ولا يزال طموحنا هو تحقيق عالم خال من الألغام بحلول عام ٢٠٢٥. ومن دواعي الأسف أنه خلال الأعوام القليلة الماضية شهدنا زيادة في استخدام الألغام الأرضية اليدوية الصنع بوصفها أدوات للحرب. ومرة أخرى ازداد عدد الخسائر بين المدنيين من جراء استخدام الألغام الأرضية.

وفي العام المقبل سيحتفل المجتمع العالمي بالذكرى السنوية العاشرة لاتفاقية الذخائر العنقودية، وهي صك آخر أحدث فرقا كبيرا للأمن البشري. ومع ذلك، فإن من دواعي الأسف أيضا أننا نرى مواصلة استخدام تلك الأسلحة في عدد من النزاعات.

إن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تقتل أكثر من نصف مليون شخص كل عام. ولذلك علينا أن نكثف جهودنا

لمكافحة أية تجارة أو استخدام غير مسؤول وغير قانوني لتلك الأسلحة، بما في ذلك الذخائر. وتنشئ معاهدة تجارة الأسلحة قواعد أساسية للتجارة المسؤولة في الأسلحة التقليدية، بما في ذلك فيما يتعلق بتقييم احتمال وقوع أعمال للعنف القائم على أساس نوع الجنسي قبل الموافقة على تصدير الأسلحة. ويسرنا أن معاهدة تجارة الأسلحة تكتسب زخما.

ويجب علينا أيضا أن نسعى لزيادة تعزيز برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وسيتح لنا المؤتمر الاستعراضي الثالث لبرنامج العمل فرصة للقيام بذلك.

وينبغي أن تتيح لنا دورة اللجنة الأولى لهذا العام فرصة لتعزيز التعاون المتعدد الأطراف في مجالي تحديد الأسلحة والأمن. ويجب علينا أن نغتنم تلك الفرصة.

السيدة مرتينيك (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أهنئكم، سيدتي نائبة الرئيس، وأعضاء المكتب الآخرين، على انتخابكم وأؤكد لكم على تعاون وفد بلدي تعاونا كاملا معكم.

كما أرحب برئيس الجمعية العامة ووكيل الأمين العام والممثل السامي لشؤون نزع السلاح، وأشكرهم على البيانات التي أدلوا بها بالأمس.

وفي سياق دولي يمكن أن يقودنا إلى توقع أكثر تشاؤما، بالدرجة الأولى نتيجة للتجارب النووية التي أجرتها جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، ولكن أيضا بسبب تحديد أن الأسلحة الكيميائية استخدمت في النزاع السوري، فإننا ندرك أن من واجبنا الالتزام بالقرارات التي اتخذها المجتمع الدولي بأسره – وهي القرارات التي عكست مرة تلو الأخرى الرغبة في السعي لبناء عالم خال من أسلحة الدمار الشامل.

وكان خير دليل على ذلك الاحتفال في نيسان/أبريل بالذكرى السنوية العشرين لبدء نفاذ اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة – وهي أحد أكثر صكوك نزع السلاح العالمي نجاحا في كل الأوقات. وفي ذلك الصدد، نرحب الأخبار الصادرة عن الاتحاد الروسي في ٢٧ أيلول/سبتمبر عن التدمير الكامل لترسانته الكيميائية.

وهذا العام تحتفل الأرجنتين، إلى جانب الدول الـ ١٣٧، التي انضمت إلى مدونة لاهاي لقواعد السلوك، بالذكرى السنوية الخمسين للمدونة، ونجدد التأكيد على أهميتها بوصفها أحد صكوك بناء الثقة التي تتسم بالشفافية. وتود الأرجنتين أن تبرز تطورين هامين على وجه الخصوص لآلية نزع السلاح – وهما حدثان حصلا في الربع الأول من العام ويدلان على أن إجراء الحوار ممكن وأن يجب حاليا، أكثر من أي وقت مضى، أن يكون توافق الآراء أساس الاتفاقات العالمية. ويتمثل الحدث الأول في التوصيات التي اعتمدتها هيئة نزع السلاح بشأن تدابير بناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية (انظر A/72/42، المرفق). والحدث الثاني هو إصدار توصيات بشأن أهداف وجدول أعمال دورة استثنائية للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح. فهذان النجاحان يجددان أملنا في كسر الجمود في مجال نزع السلاح.

وعلى الصعيد الإقليمي، احتفلت بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي باعتماد إعلان الدول الأعضاء في وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في الذكرى السنوية الخمسين لإبرام معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وظلت مسألة نزع السلاح النووي دائما أولوية للأرجنتين. ولذلك السبب شاركت الأرجنتين في كل نقاش أو منتدى أو مناقشة بشأن الموضوع اقتناعا منها بأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي الركن الأساسي للنظام القانوني الدولي لمنع

الانتشار ونزع السلاح. وسيكون المؤتمر الاستعراضي المقبل لمعاهدة عدم الانتشار هاما بشكل خاص، إذ أنه سيصادف الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لمؤتمر عام ١٩٩٥ للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها. وكما يعلم الأعضاء، فإن الأرجنتين – بتأييد من مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي – رشحت السفير رافائيل غروسي لتولي رئاسة المؤتمر.

وفيما يتعلق بنزع السلاح النووي، تكرر الأرجنتين النداءات الدولية المطالبة بتجديد الالتزام السياسي للدول الحائزة للأسلحة النووية وباعتماد هذه الدول تدابير محددة لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. ويشكل نزع السلاح العام والكامل ولا رجعة فيه ويمكن التحقق منه دوليا تحديا لا بد للمجتمع الدولي أن يتصدى له بطريقة بناءة وعلى أساس توافق آراء واسع إذا أُريد له أن يكون فعالا.

لقد كان التزام الأرجنتين بضرورة مواصلة العمل من أجل تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية هو ما دفع بلدي إلى المشاركة في عملية التفاوض على معاهدة حظر الأسلحة النووية. ونحن نتشاطر الروح التي تقوم عليها المعاهدة، ولهذا السبب صوت بلدي مؤيدا اعتمادها في ٧ تموز/يوليه. وترحب الأرجنتين بالأثر الذي قد تحدثه المعاهدة في المجالات الأخرى ذات الصلة من النظام القائم لعدم الانتشار والاستخدامات السلمية للطاقة النووية، التي تشكل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ركيزتها الأساسية.

بالإضافة إلى ذلك، سنستضيف في تشرين الثاني/نوفمبر الشراكة الدولية الخامسة للتحقق من نزع السلاح النووي. ونحن نشارك في تلك المبادرة مقتنعين بأن من الأهمية بمكان إبقاء باب الحوار البنَّاء مفتوحا بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها، من أجل المضي قدماً صوب عالم خال من الأسلحة النووية .

وهناك العديد من حالات الإرهاب الدولي المؤلمة التي تظهر قدرته التدميرية. واستخدام أسلحة الدمار الشامل من قبل جهات فاعلة من غير الدول لم يعد مشكلة نظرية وتجريدية، فهو يكشف عن ضرورة مضاعفة جهود الدول الأعضاء لمنع الجماعات الإرهابية من الحصول إلى أسلحة الدمار الشامل أو المواد المتصلة بها أو وسائل إيصالها. ويمثل القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، بسبب نطاقه وطابعه القانوني، أوضح استجابة من جانب الأمم المتحدة لمشكلة أسلحة الدمار الشامل، وإمكانية الحصول على هذه الأسلحة من جانب الجهات الفاعلة من غير الدول.

ومن الوهم الاعتقاد بأننا نعيش في أمن في حين أن هذه المواد تفتقر للحماية المناسبة، وحتى يتم تنفيذ القوانين الدولية الحالية على الصعيد العالمي. وفي الواقع، دخل تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية حيز التنفيذ في الأرجنتين، قبل أكثر من عام. وعلاوة على ذلك، شاركت الأرجنتين في المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار منذ عام ٢٠٠٥، وفي عام ٢٠١٠ اشتركت في تمرين الاستجابة لحالات الطوارئ الإشعاعية التابع للمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي. وفي إطار هذه المبادرة، أعددنا، إلى جانب شيلي، تمرينين سيتم الاضطلاع بهما تحضيرا لاحتمال وقوع حالات طوارئ إشعاعية. وأجري الأول في ٢٠١٤، أما الثاني – الذي أطلق عليه اسم بايهوين – فقد أجري قبل أسبوع تحديدا في باريلوتشي.

وتشير التقديرات إلى أن أكثر من ١ ٥٠٠ شخص يموتون يوميا نتيجة للعنف المسلح، وأن ٦٠ في المائة من جميع انتهاكات حقوق الإنسان تُرتكب باستعمال الأسلحة الصغيرة. إن العواقب مدمرة على مجتمعاتنا، وتشكل هجوما مباشرا على التنمية المستدامة. ولمواجهة هذه الآفة، نشدد على ضرورة مكافحة الاتجار غير المنظم بالأسلحة التقليدية واستكشاف أوجه التآزر القائمة بين الصكوك الدولية الحالية، مثل برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من

جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، ومعاهدة تجارة الأسلحة، وبروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

وترحب الأرجنتين بالاجتماع الثالث الذي عقدته بجنيف مؤخرا الدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة، وهي صك يتناول الأبعاد الحاسمة الثلاثة بطريقة شاملة ومنسقة: حقوق الإنسان والتنمية والإنتاج والتجارة المسؤولة للأسلحة التقليدية. وعلى الصعيد الإقليمي، ستواصل الأرجنتين العمل بشكل مكثف في جميع المحافل الدبلوماسية لدعم الدولة الشقيقة فنزويلا، على أساس مبدأي عدم التدخل والتسوية السلمية للنزاعات وحماية حقوق الإنسان. وفي الوقت نفسه، ووفقا للإعلان ليما، يحث بلدي الدول الأطراف والدول غير الأطراف في المعاهدة الامتناع عن نقل الأسلحة، عملا بالمادتين السادسة والسابعة من المعاهدة.

سنشهد في حزيران/يونيه القادم عقد المؤتمر الثالث لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ويعلق بلدي أهمية كبيرة على هذه المسألة، حيث إن خطتنا الوطنية لمراقبة الأسلحة النارية هي أحد أهم ١٠٠ هدف من الأهداف الإدارية.

في الختام، أؤكد مرة أخرى التزام الأرجنتين بعمل اللجنة. ويحدونا الأمل في دورة مثمرة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أذكر الوفود بأن تُقصر مداخلاتها على خمس دقائق عند الكلام بصفتها الوطنية.

السيد ماتجيلا (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يهنئ السيد بحر العلوم على تعيينه رئيساً للجنة الأولى في هذه الدورة، وأن يؤكد له كامل دعمنا وتعاوننا.

نود أيضاً أن نعرب عن تأييدنا للبيانات التي أُدلي بها بالنيابة عن كل من مجموعة الدول الأفريقية وحركة عدم الانحياز وائتلاف البرنامج الجديد (انظر A/C.1/71/PV.2). وحرصا على الوقت، سأقتصر في هذا البيان على التعليقات العامة بشأن المسائل الرئيسية التي سيتم تناولها على نطاق أوسع في بياناتنا خلال المناقشات المواضيعية.

إذ نجتمع مجددا في سياق دورة أخرى للجنة الأولى، فإن هذا المحفل يوفر لنا فرصة للتفكير في التقدم المحرز خلال السنة الماضية. ولئن كنا نرحب بالتقدم المحرز في بعض المجالات، فإننا ندرك تماما أنه لا يزال هناك عمل شاق يتعين القيام به من أجل تعزيز الأمن الدولي ونزع السلاح بشكل عام. وما زلنا نشعر بالقلق إزاء استمرار المأزق في آلية نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. إن الجمود الذي اعترى مؤتمر نزع السلاح لمدة ٢٠ سنة قد ترك آثارا سلبية على تعددية الأطراف والنظام المتعدد الأطراف للحوكمة.

وقد شهد ميدانا نزع السلاح والأمن الدولي تقدما محرزا على مدى السنة الماضية مع اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية وفتح باب التوقيع عليها. وهذا في الواقع إنجاز يدل على عزم المجتمع الدولي على تحقيق التعجيل ببدء نفاذ المعاهدة. وبالنيابة عن جنوب أفريقيا، وقع الرئيس جاكوب زوما المعاهدة في ٢٠ أيلول/سبتمبر. ومع ذلك، لا يزال يتعين القيام بالمزيد، لا سيما من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية، في مجال نزع السلاح النووي. إن الحجة القائلة بأن الأسلحة النووية لا غنى عنها لتوفير الأمن لبعض الدول دون غيرها تفتقر إلى المصداقية.

وندعو جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أن تفي بكل التزاماتها، وتنفذ بأمانة وبدون شروط مسبقة جميع الالتزامات المتفق عليها في الأعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠، بما في ذلك قرار عام ١٩٩٥، بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار

الشامل في الشرق الأوسط. ويتعين الوفاء بتلك الالتزامات. كما سنسعى لمنع تسليح الفضاء، الأمر الذي يمكن أن يدمر التوازن والاستقرار الاستراتيجيين، ويقوض القانون الدولي الإنساني والأمن القومي، ويعطّل الصكوك القائمة لتحديد الأسلحة.

أما في مجال الأسلحة الكيميائية، فترحب جنوب أفريقيا بالتقدم الذي أحرزته الدول الأطراف المعنية لتدمير مخزوناتها من الأسلحة الكيميائية والأسلحة الكيميائية المخلَّفة والأسلحة الكيميائية القديمة. نشيد أيضا بعمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في نشر بعثات لتقصي الحقائق سورية، والعراق، جميع البلدان حيث تم الإبلاغ عن الاستخدام المزعوم للمواد الكيميائية. وفي مجال الأسلحة البيولوجية، فإن جنوب أفريقيا تشعر بالقلق لعدم تحقيق المؤتمر الاستعراضي الذي عقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ لم نتائج من شأنها تعزيز اتفاقية حظر تطوير، استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة وتنفيذها.

وفيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، فإن جنوب أفريقيا، بوصفها دولة طرفا في اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام وفي اتفاقية الذخائر العنقودية، ستضطلع بدورها في الرحلة المؤدية نحو عالم خال من الألغام المضادة للأفراد ومن الذخائر العنقودية على السواء. ونناشد الدول التي لم تنضم بعد إلى هذين الصكين، ولا سيما الدول الحائزة لتلك الأسلحة، أن تفعل ذلك. كما ندعو التي في موقف يمكنها من مساعدة الدول بناء على طلبها في جهودها الوطنية للتنفيذ ومن تقديم المساعدة لضحايا هذه الأسلحة إلى أن تفعل ذلك.

ولا تزال جنوب أفريقيا ترى أن برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه يمثل مجموعة التعهدات المحورية والمتفق عليها عالميا بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه. وإلى جانب جهود التنفيذ الوطنية، فإن التنفيذ الكامل لبرنامج العمل برمته، بما في ذلك الأحكام المتصلة بالتعاون الدولي وتقديم المساعدة يكتسي أهمية بالغة. وعلى نحو مماثل، نرحب بنتائج المؤتمر الثالث للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة ونتطلع إلى التنفيذ الكامل للمعاهدة بتنظيم التجارة الدولية في الأسلحة التقليدية وبالإسهام في كبح جماح عمليات النقل غير المشروعة.

إن وفد بلدي على استعداد للمشاركة بفعالية في أعمال دورة اللجنة الأولى لهذا العام وللاشتراك مع رئيس اللجنة والوفود الأخرى في إنجاح أعمالنا.

الرئيس بالنيابة (تلكم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في أخذ الكلمة ممارسة لحق الرد. ووفقا للنظام الداخلي، تقتصر مدة البيان الأول على ١٠ دقائق والبيان الثاني على خمس دقائق.

السيد إن إل ري (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): قبل ممارستي لحق الرد، أود أن أهنئ السيد بحر العلوم على انتخابه لتولي رئاسة اللجنة الأولى.

إن وفد بلدنا يرفض رفضا قاطعا الادعاءات الاستفزازية التي صدرت عن ممثل الولايات المتحدة بالإشارة إلى برامجنا للأسلحة النووية والصواريخ الباليستية. وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مستمرة في برامجها للأسلحة النووية والقذائف الباليستية العابرة للقارات ردا على التهديد الحقيقي الذي تمثله الولايات المتحدة وباعتبار هذه البرامج خيارا شرعيا للدفاع عن النفس.

إن الولايات المتحدة هي البلد الذي أنتج الأسلحة النووية أولا والبلد الوحيد الذي استخدمها في التاريخ، مما أسفر عن ذبح مئات آلاف المدنيين الأبرياء. والولايات المتحدة هي التي هددت باستخدام الأسلحة النووية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أثناء الحرب الكورية خلال خمسينيات القرن العشرين،

وهي أولى الدول التي أدخلت الأسلحة النووية في شبه الجزيرة الكورية بعد الحرب.

وبدأت الولايات المتحدة مناورات عسكرية مشتركة واسعة النطاق ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية خلال فترة الحرب الباردة وأيضا زادت نطاق هذه المناورات وطابعها العدواني بعد الحرب البادرة بإجرائها عدة مرات في العام وبحشد المزيد من الأصول الاستراتيجية النووية. ولو أن الولايات المتحدة لم تهدد إطلاقا جمهوريتنا بالأسلحة النووية لما وجدت المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية في المقام الأول.

إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية دولة مسؤولة حائزة للأسلحة النووية والقذائف الباليستية العابرة للقارات، قولا وفعلا. وبالنسبة لشعبنا، الذي عانى خلال الحرب الكورية في شبه الجزيرة على أيدي الولايات المتحدة، فإن الردع القوي للحرب النووية من أجل الدفاع عن النفس على الصعيد الدولي يعد خيارا استراتيجيا ضروريا وأصلا استراتيجيا قيما لا يمكن التراجع عنه أو مقايضته بأي شيء.

ولن تكون أسلحتنا النووية وصواريخنا الباليستية إطلاقا أوراق مساومة في ظل أي ظرف من الظروف، كما أننا لن نتراجع شبرا واحد عن طريق تعزيز أسلحتنا النووية. وسنختار لأنفسنا حيازة الأسلحة النووية ما لم تلغ الولايات المتحدة بصورة أساسية سياستها العدوانية وتوقف تهديداتها النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وليس هناك ما يقال عن هذا الأمر أكثر من ذلك.

وخلال البيان الذي أدلى به ممثل الولايات المتحدة، ردت الولايات المتحدة بسوقها ذريعة لرفضها معاهدة حظر الأسلحة النووية، والإلقاء باللائمة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وتؤيد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية باستمرار الإزالة التامة للأسلحة النووية وجميع جهود العالم لنزع السلاح النووي. ولكن ما دامت الولايات المتحدة تهدد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتبتزها باستمرار بالأسلحة النووية وترفض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ليست في موقف يمكنها من الانضمام إلى المعاهدة.

وتكلم بعض الممثلين خلال بياناتهم عن الحالة في شبه الجزيرة الكورية. ويجب أن يكون لديهم إدراك مناسب للمسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية. فالولايات المتحدة هي السبب الحقيقي الذي يوجب على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الاستمرار في برنامجها للأسلحة النووية. فهي قد طورت قوتها النووية للتصدي لخصمها الحالي، الولايات المتحدة. ولم يتعرض أي بلد في العالم على الإطلاق لمثل تلك التهديدات النووية الخطيرة والمباشرة من الولايات المتحدة لهذه الفترة الطويلة أو يشهد أي بلد أمام عتبة بابه إجراء تمارين للحرب النووية شريرة ووحشية في نطاقها وشكلها وأغراضها. وإذا كان الهدف هو تحقيق السلام الحقيقي والأمن في العالم، فإن من الضروري تفحص طابع الحالة المتفاقمة لشبه الجزيرة الكورية من أجل أن التوصل إلى رأي مستقل.

السيد سيفي بارغو (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا أن أهنئكم، سيدتي نائبة الرئيس، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم وأؤكد لكم على كامل دعم وفد بلدي وتعاونه معكم.

وعلى نحو ما جرت عليه العادة، فإن ممثل النظام الإسرائيلي وجه اليوم ادعاءات لا أساس لها ضد إيران. وليس لدي أية نية في إيلاء اعتبار لهذه الادعاءات بالرد عليها. فالادعاءات تستخدم أدوات لصرف الانتباه عن السياسات التوسعية لذلك النظام وفظائعه. وكما أكد وفد بلدي في الجمعية العامة هذا العام، فإن هذه الادعاءات تعد أنواعا أخرى من أسلحة الدمار الشامل في أيدي ذلك النظام – أسلحة للخداع الشامل. وتماما مثلما أن النظام الصهيوني ماهر في ارتكاب الفظائع وجميع الجرائم الدولية الأساسية – الإبادة الجماعية وجرائم الحرب

والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجريمة العدوان – فإنه أيضا ماهر للغاية في الخداع. وهذا ليس من قبيل الصدف؛ فهو في حمضه النووي.

ومع ذلك، لا يمكن لأي شيء أن يطمس الحقائق المتعلقة بذلك النظام – لا اتهام الآخرين مثل إيران، أو الإساءة إلى المنظمات الدولية، أو رسم الأشكال الكاريكاتورية حتى بدون طلب المساعدة من طيور البطريق، على نحو ما فعله رئيس وزراء ذلك النظام في بيانه أمام الجمعية العامة خلال الدورتين الحالية والسابقة (انظر A/72/PV.4).

وهذه بعض الحقائق المزعجة عن ذلك النظام. لقد شن أكثر من ١٥ حربا خلال عمره القصير جدا. ولا يزال يحتل أراضي جيرانه. وقام بغزو جميع جيرانه بلا استثناء، بل بلدانا من خارج المنطقة. ولا يزال يرتكب ويرعى الأعمال الإرهابية. والمثال الحي على ذلك هو دعمه لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. ولا يزال النظام الإسرائيلي يمتلك جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل. ولا يزال يرفض الانضمام إلى المعاهدات التي تحظر أسلحة الدمار الشامل. وهو الجهة الوحيدة غير الطرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ومرافقه وأنشطته النووية هي المرافق الوحيدة غير الخاضعة للضمانات في الشرق الأوسط. وأخيرا، فإن الطرف الوحيد الذي يرفض إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

وأود أن أختتم بياني هنا لأن الوقت لا يسمح لي بمواصلة قراءة هذه القائمة السوداء.

السيد الحلاق (الجمهورية العربية السورية): إن ما ورد في بيان الزميلة ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية حافل بالمتناقضات شكلا ومضمونا. فمن ناحية الشكل، غاب عن كلامها أي إشارة للإرهاب ولاستخدام الإرهابيين للسلاح الكيميائي في أنشطتهم الإرهابية في العراق وسورية. وهي أمور مثبتة في تقارير صادرة عن مجلس الأمن وعن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في لاهاي. وعلاوة على ذلك، فإن الزميلة تغافلت عن استخدام حكومات بلدها للسلاح النووي والبيولوجي والكيميائي في كل من اليابان وفييت نام والعراق وغيرها من الدول. ولذلك، فإن مقدمة بيانها غير واقعية وليست بذات صلة بما ادعته بأن الولايات المتحدة الأمريكية تدين بقوة استخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان وأينما كان وحيثما كان.

أما من ناحية المضمون، فإن الزميلة الأمريكية تعتبر أن ما تفبركه حكومة بلدها هو كلام منزل ولا يناقش، وهو فوق أي قرار دولي. ولذلك، فإن الزميلة قد خلصت إلى أن الحكومة السورية قد استخدمت السلاح الكيميائي في ما أسمته هي ”النزاع السوري“. وهنا لدي عدة ملاحظات.

أولا، ينبغي لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية أن تنتظر انتهاء التحقيق الذي تجريه آلية التحقيق المشتركة، التي قامت بعدة زيارات إلى بلدي، وستقوم قريبا جدا بزيارة جديدة لاستكمال التحقيقات.

ثانيا، إذا كانت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تريد فرض رأيها فقط على ما يسمى بالمجتمع الدولي، فالأجدر بها أن تدعو إلى حل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ووقف صرف الجهد والأموال الطائلة على الأنشطة الأممية التي تدعي الولايات المتحدة أنها جزء منها.

ثالثا، اشتكت الزميلة لأمريكية من أن ”أعمال الحكومة السورية تظهر عدم احترام واضح للقانون الدولي“. والآن، أود أن أطرح عليكم الحزورة التالية، ومن يعرف الجواب سيحصل على مكافأة مجزية. من هي الدولة الأكثر انتهاكا لمبادئ القانون الدولي وأحكام الميثاق في هذه المنظمة الدولية؟ وماذا فعلت هذه الدولة في فييت نام وكمبوديا ويوغوسلافيا والعراق وليبيا ونيكاراغوا وكوبا وفنزويلا، إلى غيرها من الدول؟

رابعا، لا بد وأنكم لاحظتم أنني لم أستخدم في حديثي عبارة ”النظام الأمريكي“ بدلا من عبارة ”الحكومة الأمريكية“.

وهذا دليل على مدى تشبعنا في سورية باحترام القانون الدولي ومراعاة أصول التخاطب مع ممثلي الدول الأعضاء، حتى أولئك الذين نختلف معهم سياسيا.

إننا نستغرب نفاق الكيان الإسرائيلي بتوجيه الاتهامات إلى الدول الأخرى. إن الجميع يعلم بأن الكيان الإسرائيلي هو من أدخل الإرهاب إلى منطقتنا بكافة أشكاله – إرهاب نووي وبيولوجي وكيميائي وإشعاعي وغيرها –. ولولا دعم بعض الدول النافذة في مجلس الأمن، لكانت برامج وأسلحة إسرائيل النووية والكيميائية والبيولوجية قد انتهت منذ وقت طويل.

إنه لمن السخرية بحق هذه اللجنة الموقرة أن يقوم ممثل الكيان الإسرائيلي بتوجيه الاتهامات، بينما يرفض الكيان الذي يمثله دعوات غالبية الدول الأعضاء للانضمام إلى أي من اتفاقيات ومعاهدات أسلحة الدمار الشامل، سواء النووية أوالكيميائية أو البيولوجية. إن كافة التقارير والدراسات والأبحاث تؤكد بشكل لا يدع مجالا للشك استخدام إسرائيل للأسلحة البيولوجية والكيميائية مرات عديدة ضد شعوب المنطقة – في سورية ولبنان وفلسطين – منذ عام ١٩٤٨ وحتى يومنا هذا، بما في ذلك الفوسفور الأبيض واليورانيوم المنضب.

وكعادته في خرق كافة قرارات مجلس الأمن الخاصة بمكافحة الإرهاب، ما زال الكيان الإسرائيلي يقوم بتقديم كافة أنواع المعونة والسلاح والذخائر والمعلومات الاستخباراتية، وبالأخص المواد الكيميائية السامة، إلى التنظيمات الإرهابية في سورية، وعلى رأسها تنظيمي داعش وجبهة النصرة الإرهابيين والمجموعات الإرهابية التابعة لهما.

إن انخراط هولندا المعروف عالميا في نقل مواد كيميائية إلى الكيان الإسرائيلي لا يعفيهم من هذه الجريمة.

نحن طالبنا هولندا في السابق، وما زلنا نطالبها بتقديم كافة المعلومات حول نوع وكمية المواد الكيميائية السامة، إضافة إلى ماهية التكنولوجيا التي نقلوها إلى الكيان الإسرائيلي التي ساعدته في تطوير برنامجه الكيميائي.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أود أولاً الرد على ملاحظات ممثل النظام الكوري الشمالي. أولا وقبل كل شيء، هذا نظام انتهك عدداً لا يحصى من قرارات مجلس الأمن فيما يتعلق ببرامجه للأسلحة النووية والقذائف التسيارية المحظورة. ونحن نجتمع هنا عاما بعد عام ونستمع إلى ممثلي هذا النظام يزعمون أنهم لا يشكلون تهديداً للسلم والأمن الدوليين، فيما أوضح المجلس بجلاء أن هذا النظام هو تهديد للسلم والأمن الدوليين – ليس مرة واحدة، بل عدة مرات.

هذا هو النظام الذي يهدد الأمن، لا في شبه الجزيرة الكورية فحسب، بل على الصعيد العالمي. واختباراته للقذائف وتجاربه النووية المتكررة تشكل تهديدا للبشرية. ويجب أن نكون واضحين تماماً بشأن هذه المسألة. إن هذا النظام لا يعبأ بالحوار. وكل ما يريد أن يفعله هو الاستمرار في برامجه النووية وقذائفه التسيارية، وقد أوضح تماما أنه يريد تهديد الولايات المتحدة. لقد قلنا مرارا أننا لا نشكل تهديدا لكوريا الشمالية. وحاولنا العمل مع قادته أكثر من مرة، بل إنهم وقعوا اتفاقات وقاموا بانتهاكها لاحقا. وهم عازمون على إحداث فوضى لا في شبه الجزيرة وفي تلك المنطقة فحسب، بل على مستوى العالم.

ولذلك، كان من المثير للاهتمام أن نجلس هنا ونستمع إلى ممثل ذلك النظام وهو يدعي أنه دولة حائزة للأسلحة النووية. والولايات المتحدة لن تعترف أبداً بالنظام في بيونغيانغ كدولة حائزة للأسلحة النووية – وأود أن أكون واضحا جدا بهذا الشأن – وسندافع عن حلفائنا في تلك المنطقة. هذا التزام قوي. وقد أثار ممثل كوريا الشمالية أيضا مسألة الابتزاز. وكوريا الشمالية هي من يبتز المجتمع الدولي باستمرارها في تطوير القذائف طويلة المدى وتجربتها.

ورداً على تعليقات ممثل النظام السوري، نحن نتعامل مع نظام لا مصداقية له من الأساس على الإطلاق لكي يتهم أي شخص بأي شيء. هذا نظام استخدم أسلحة كيميائية ضد شعبه في قرننا هذا. والجميع هنا في القاعة يعلم أن هذا النظام استخدم الأسلحة الكيميائية ضد شعبه. وانتهك اتفاقية سبق أن وقعها، ولا بد من مساءلته.

وكما قلت، نحن في القرن الحادي والعشرين. الأسلحة الكيميائية غادرة، واستخدام أحدنا لتلك الأنواع من الأسلحة ضد شعبه أمر يجافي كل منطق. ولا بد لهذا النظام أن يتعاون مع الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وآلية التحقيق المشتركة بين المنظمة والأمم المتحدة. نريد أن نرى آلية مجددة في أقرب وقت ممكن. وهذا أمر ضروري. ويجب أن يستمر الضغط على النظام لوقف ارتكاب تلك الأنواع من الفظائع بالأسلحة الكيميائية.

السيد ميندیث غراتيرول (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): وفد فنزويلا يأخذ الكلمة للإعراب عن رفضه القاطع لتعليقات ممثل الأرجنتين فيما يتعلق بالحالة السياسية في بلادي.

ونرى أن الملاحظات التي أدلى بها ممثل الأرجنتين غير ذات صلة بعمل اللجنة الأولى. وقد استخدمت الأرجنتين بشكل غير ملائم إعلانا سياسيا في محاولة للانتقاص من الحقوق السيادية لفنزويلا في حيازة الأسلحة للوفاء بحقوقها المشروعة في الدفاع عن النفس وحماية سيادتها. ونعتقد أن إثارة مسألة تتعلق بالحالة السياسية الداخلية في فنزويلا في المناقشة العامة للجنة لا تسهم بأي حال في تحقيق هدفها. وإننا نرفض بشدة ذلك البيان التدخلي، الذي يتجاهل روح الحوار والتعاون التي ينبغي أن تسود في اللجنة.

وفيما يتعلق بالصك المشار إليه – اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر – فإن فنزويلا ليست طرفا موقعا عليه بالتأكيد. ومع ذلك، فإن قرار عدم الانضمام إلى ذلك الصك يستند أساساً إلى خشيتنا المستمرة من استخدام هذا الصك أو إساءة استخدامه كذريعة لبيع الأسلحة للدول الأعضاء في المنظمة.

هناك ادعاءات باطلة بشأن الحالة السياسية الداخلية في فنزويلا نحن نرفضها. والحالة السياسية الداخلية في فنزويلا يحلها الشعب الفنزويلي في إطار سيادة القانون، بدعم من بلدان أمريكا اللاتينية المهمة. نحن الفنزويليون يجب أن نجد الحلول لمشاكلنا. وكما ذكرنا، فإننا نرفض بيان ممثل الأرجنتين رفضا قاطعا.

السيد يوفان (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): اضطررت إلى أخذ الكلمة للرد بإيجاز على تعليقات الممثلين السوري والإيراني. ولن أخوض في هذه السخافات طويلاً فليس فيها ما يستحق نظرة جادة.

فيما يتعلق بسوريا، ينبغي ألا نتوقع سماع الحقيقة من دولة انتهكت التزاماتها الدولية مراراً وأظهرت أنها لا ترى ميزة في الالتزام بالحقائق والوقائع. وهذا البلد انتهك التزاماته بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ويتعاون في ارتكاب جرائم الحرب ضد الشعب السوري، بما في ذلك من خلال استخدام الأسلحة الكيميائية.

أما فيما يتعلق بإيران، فإن هذا البلد هو الراعي الرئيسي للإرهاب في العالم. فلا تدخر قواتها ووكلاؤها وقتاً ولا جهداً في التدريب على الأعمال الإرهابية وتمويلها وتنفيذها في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في الشرق الأوسط. إن إيران مباشرة، ومن خلال وكيلها حزب الله، ترتكب فظائع ضد الشعب السوري، بينما تدعم نظام الأسد، الذي يذبح شعبه – النساء والأطفال على السواء. إن إيران تنشر التطرف وتهدد جيرانها وتزعزع استقرار المنطقة.

السيد إن إيل ري (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): قبل قليل، أدلى ممثل نظام الولايات المتحدة بمزاعم استفزازية مرة أخرى بشأن بلدنا. وأريد إبلاغه أننا لسنا بحاجة إلى أن يعترف نظام الولايات المتحدة بمركزنا كدولة حائزة للأسلحة النووية أو قدرتنا على القيام بضربة نووية.

وإذا كان نظام الولايات المتحدة راغباً في سلام العالم وأمنه حقاً، أعتقد أنه ينبغي له أولاً إزالة جميع الأسلحة النووية التي يمتلكها داخل وخارج البلد. إن مهمة قواتنا النووية الوطنية، بكل النوايا والمقاصد، أن تكون رادعا للتهديدات النووية لنظام الولايات المتحدة وأن تمنع جيشها من غزو بلدنا. وهدفنا النهائي إقامة توازن للقوى مع نظام الولايات المتحدة. سندافع بالتأكيد عن سلام وأمن بلدنا برادعنا النووي القوي، ونسهم في صون السلم والأمن العالميين.

السيد الحلاق (الجمهورية العربية السورية): آسف، السيدة الرئيسة، على اضطراري لأخذ الكلمة مرة ثانية، في استخدامنا لحق الرد.

لقد حاول ممثل الولايات المتحدة مرة أخرى اليوم التهرب من انخراط وتورط إدارة – أو بالأحرى إدارات – بلده في الهجمات الكيميائية التي وقعت في بلدي. وذلك من خلال توجيه الاتهام إلى بلدي. إن الولايات المتحدة، وكما قال كتاب وباحثون ومراكز أبحاث أمريكية – ومن بينهم سيمور هيرش – متورطة في نقل المواد الكيميائية من مختبرات دول، وبالأخص في منطقة القوقاز، إلى سورية عبر دول الجوار، وهي التي تم استخدامها ضد المدنيين والعسكريين السوريين.

لقد وجهنا سابقا، في هذه اللجنة، سؤالا إلى ممثلي الولايات المتحدة ولم نسمع إجابتهم حتى تاريخه، عن وجود براميل، وعددها مائة، تحتوي على مادة النابالم، أمريكية الصنع، في محافظة إدلب، في منطقة سراقب، وفي مستودعات أرضية بمنطقة الغوشي بالذات، وتلك مناطق تسيطر عليها الآن ومنذ فترة مجموعات إرهابية يعلمها الجميع. ونتساءل هنا مرة أخرى: كيف وصلت مادة النابالم، بعدد يقدر بمائة برميل إلى، هناك. تقوم الإدارات الأمريكية بتدريب عناصر إرهابية باتباع دورات تتعلق بكيفية تحضير واستخدام عدد من المواد الكيميائية.

يحاول ممثلو الكيان الإسرائيلي – أو بالأحرى المحمية الإسرائيلية – دائما الهروب من الواقع ومن ترسانة القرارات المتخذة ضد هذا الكيان – أو هذه المحمية – من خلال توجيه الاتهامات إلى الدول الأخرى.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): سأتوخى الإيجاز الشديد. ردا على الاتهامات التي وجهها للتو ممثل النظام السوري، فإن الاتهامات منافية للعقل.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أذكر الوفود بأن القائمة المتجددة بأسماء المتكلمين للمناقشة العامة ستغلق في الساعة السادسة من مساء اليوم. وعلى جميع الوفود التي تعتزم أخذ الكلمة تسجيل أسمائها في القائمة قبل الموعد النهائي.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥.